عين المدينة
مجلة نصف شهرية مستقلة / إصدار خاص / آب 2015

نفط دير الزور
من الثورة حتى تنظيم «الدولة الإسلامية»

ريف دير الزور - عدسة أحمد - خاص عين المدينة

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

الفهرس

الملخص التنفيذي 3
خريطة 5
مدخل 6
النفط خارج السيطرة 6
الغاز مقابل الكهرباء 7
خارطة القوّة والتأثير خلال العام الأوّل من تحرير الريف 8
موقف المجلس العسكريّ وقادة التشكيلات الهامة في الجيش الحرّ 9
موقف العشائر 10
مواقف الهيئات والمكاتب الشرعية 10
الحصص الأولى لجبهة النصرة من النفط 11
الهيئة الشرعيّة في المنطقة الشرقيّة 11
الهيئة الشرعية المركزية تسيطر على بعض المواقع النفطية 13
- السيطرة على معمل «كونوكو» للغاز 13
- السيطرة على حقل العمر 14

تجارب في الإدارة العامة 17
- حقل التيّم 17
- مصفاة مجلس المحافظة 18
- آبار المجلس القرويّ في الجِرذي 19

تنظيم الدولة ونفط دير الزور 20
- ديوان الركاز 20
- الكادر البشريّ 20
- أهم الأعمال التي حققها جهاز تنظيم الدولة النفطيّ 21
- العوائق والتهديدات في عمل الجهاز النفطيّ للتنظيم 22
- الإنتاج والموارد المالية للتنظيم 22
- العلاقة النفطيّة مع نظام الأسد 23

بئر المزعل (بورتريه) 26

وثائق
- من محضر اجتماع بين شركة الفرات للنفط والمؤسسة السورية للنفط 28
- تقرير فني عن الهجمات على أنابيب النفط لشركة الفرات 28
- بيان تأسيس الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية 29
- قرار الهيئة الشرعية المركزية بالاستيلاء على معمل «كونيكو» للغاز 30
- بيان مشترك موجّه إلى البغدادي ومجلس شورى «الدولة الإسلامية» 31

الملخّص التنفيذيّ

** تم إعداد هذا البحث من قبل فريق التحرير في مجلة عين المدينة*

يتناول هذا البحث موضوع استخراج وتجارة النفط في محافظة دير الزور، وهي الموطن الرئيسيّ لثروات النفط والغاز في سورية. يؤرّخ البحث للأطراف التي تحكّمت وسيطرت على الاستخراج والتجارة، ويحلل شبكة العلاقات المعقدة التي نشأت بينها. ويرصد البنى الإدارية المشكّلة في تجربة سيطرة جبهة النصرة على بعض منشآت وحقول النفط، ثم سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» الكاملة على منشآت وحقول المحافظة.

اعتمد البحث، في معظم معطياته، على مجموعةٍ من المصادر الخاصّة من مهندسين وفنيين وعمال، بعضهم ما زال على رأس عمله حتى الآن، إضافةً إلى تجّار نفطٍ وسائقي صهاريج. تمّ الالتقاء بكلّ واحدٍ منهم من قبل بعض العاملين في إعداد البحث. كما قام باحثون آخرون بإجراء سلسلة مقابلاتٍ مع شخصياتٍ عامةٍ كان لها دورٌ بارزٌ في قضية النفط في مراحلها المختلفة. تمّ اعتماد البيانات والقرارات الصادرة بخصوص النفط عن الهيئات والتشكيلات الفاعلة آنذاك، والتي تمّ نشرها عبر شبكة الإنترنت. وفي المعطيات الخاصة بوزارة نفط النظام اعتُمدت التقارير الرسمية المرفوعة إلى هذه الوزارة، والتي أعدّها -في حينه- موظفو الوزارة الحقليون في شركة الفرات للنفط العاملة في منشآت وحقول نفط دير الزور. وأجريت عمليات تدقيقٍ بمقاطعة الشهادات واللقاءات المختلفة لكلّ جانبٍ من الجوانب التي يتناولها البحث.

إثر اندلاع الانتفاضة ضد نظام بشار الأسد، وتحوّلها إلى مقاومةٍ مسلحة، خرجت معظم أراضي المحافظة عن سيطرة حكومته في حزيران 2012، بما فيها أكثر حقول النفط ومنشآته وآلياته، تحديداً في محافظة دير الزور موضوع البحث، وصار النفط سلاحاً تستخدمه بعض المجموعات السكانية المحلية لإجبار النظام على التخفيف من سياسة العقاب الجماعيّ، أو للتوافق معه على «عقد حماية»، وهي الصيغة التي ابتدعتها وزارة النفط في حكومة الأسد بتكليف بعض المجموعات المحلية بحماية الأنابيب المارّة في مناطقها مقابل مبالغ شهريةٍ. ولكن المعتدين على الأنابيب والمنشآت وجدوا، مع ظهور الحرّاقات البدائية لتكرير النفط، أن بيع النفط الخام المارّ بأراضيهم أجدى مالياً من أيّ عقد. ومن هنا شاعت تجارة هذا النفط وتكريره وعددٌ من الأعمال المرتبطة بدورته الاقتصادية التي أحدثت ما يشبه طفرة غنىً للبعض.

لم يكن لدى المجلس العسكريّ، وهو المظلة المفترضة للقوى المسلحة المحلية من الثوار، ولا لدى المجلس العسكري الثوريّ المنشق عنه، القدرة ولا الرغبة للتدخل في هذا الأمر ومنعه أو تنظيمه. فقد اختلطت في مستثمري النفط الجدد الهوية العشائرية مع التعبير المسلّح عنها كأحد ألوية «الجيش الحرّ»، وهو العنوان العريض للمقاومين. وفي الوقت نفسه، فإن «الهيئات الشرعية»، وهي جهات إفتاءٍ سلفيةٍ أخذت تنمو باطّرادٍ وتحوز تأثيراً متزايداً في الشؤون العامة، لم تتفق على موقفٍ موحّدٍ من المسألة النفطية في البداية.

استطاعت جبهة النصرة توحيد عددٍ من القوى الفاعلة لتأسيس «هيئة شرعية مركزية»، اعتباراً من آذار 2013، وحاولت تنظيم العمل المحليّ في النفط وجعله أكثر عدالةً من وجهة نظرها وأقل ضرراً على الصحة العامة، متحاشيةً الصدام مع المستثمرين المسلحين في البداية.

كان لجبهة النصرة وحلفائها في الهيئة الشرعية عملان بارزان في قضية نفط دير الزور؛ الأوّل هو السيطرة على معمل «كونوكو» الضخم للغاز، بعد طرد المجموعات العشائرية المسيطرة عليه، التي اتسم سلوكها بالطيش والفوضوية مما عرّض اتفاقية الغاز مقابل الكهرباء مع النظام إلى الخطر، وأدّى إلى قطع الكهرباء عن المحافظة من جانب النظام في كلّ مرّةٍ تتوقف فيها إمدادات الغاز من المعمل. والثاني هو السيطرة على الموقع الرئيسيّ لحقل العمر النفطيّ بعد طرد قوات الأسد منه، في خطوةٍ استباقيةٍ من النصرة في إطار تنافسها، ثم صراعها، مع تنظيم «الدولة الإسلامية» الآخذ بالنموّ والتوسع آنذاك.

لم تكن حكاية نفط دير الزور سوداويةً في جميع فصولها، إذ ظهرت ثلاث تجارب محليةٌ متفاوتة الأهمية لإدارة موارده وتسخيرها للمصلحة العامة في كلٍّ من: حقل التيّم النفطيّ، الذي أدارته هيئةٌ خاصّةٌ برعاية المجلس العسكريّ، ومصفاةٍ لتكرير النفط بحجم متوسطٍ وفق اعتبارات السوق المحلية آنذاك، أدارها مجلس المحافظة (الثوريّ)، وبئر نفطٍ قريبٍ من بلدة الجرذي، تولت إدارته لجنةٌ خاصّةٌ برعاية مجلس البلدة المحليّ.

كانت الفرصة مواتيةً دوماً لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقتها، للتحريض على الهيئة الشرعية وجبهة النصرة التي تقف خلفها، وصولاً إلى الحرب الطاحنة التي دارت بين التنظيمين وقوى الجيش الحرّ، التي ساندت الجبهة في الغالب، وانتهت بسيطرة تنظيم الدولة على المحافظة في حزيران 2014.

كان النفط من أبرز أهداف تنظيم داعش في المنطقة. وقد وضع يده على الآبار والحقول ونظّم استثمارها في ما أسماه «ديوان الركاز» (مصطلحٌ عربيٌّ قديمٌ يستعمله الفقه الإسلاميّ للدلالة على مختلف الثروات المدفونة في الأرض). وضمّ هذا الديوان في «ولاية الخير» (الاسم الجديد لمعظم محافظة دير الزور في ظلّ التنظيم) إدارةً للإنتاج وإدارةً للجباية (مالية)، وأقساماً للآليات والصيانة والأعمال المدنية. أما الكادر البشريّ الذي تكوّنت منه هذه البنى فكان مجموعةً من المدراء غير السوريين (المهاجرين)، قليلي الخبرة والمعرفة في أعمال النفط، يعتمدون في التسيير الحقيقيّ للأعمال على المتعاقدين مع التنظيم من السوريين، الذين كانوا يعملون في الحقول النفطية نفسها في الغالب، لصالح شركاتٍ خاصّةٍ أو مشتركةٍ مع القطاع العام المتمثل في وزارة النفط، أو حتى ممن لا يزالون على ملاك الوزارة أو هذه الشركات، وما زالوا يتقاضون رواتبهم من دمشق، مما يضفي المزيد من الغموض على العلاقات بين التنظيم ونظام الأسد، في مجال النفط على الأقل.

نتيجة الأهمية البالغة لهذه الحقول في تمويل معارك داعش الكثيرة، فقد أولى التنظيم مسائل استمرار استخراج النفط وزيادة كمياته عنايةً كبيرة. واستطاع تحقيق تطوّراتٍ مهمةٍ في هذا المجال بالقياس إلى من سبقه من مستثمرين بدائيين، سواءٌ من النواحي الفنية أو الإدارية. كما استطاع تخفيف أثر الضربات الجوّية لطائرات التحالف إلى أبعد درجةٍ ممكنة، وفق طرقٍ متعددة.

رغم التكتم على الأرقام الكلية للإنتاج، وتفاوتها بين يوم وآخر؛ فإنه من الممكن، عبر جمع شهاداتٍ سّريةٍ لمهندسين وخبراء ما زالوا يعملون في حقول المحافظة، وكذلك روايات عمالٍ وسائقي صهاريج نفط؛ التوصّل إلى حصيلةٍ تقدّر بحوالي مليوني دولارٍ يومياً. ويبدو هذا الرقم قابلاً للزيادة، مع تسجيل تذبذبات تبعاً لتغيّر الظروف.

يبقى الملف الأكثر إثارةً للفضول هو تعاون التنظيم مع نظام الأسد في ملفّي النفط والغاز، من خلال شركة أنيسكو التي يملكها رجل الأعمال جورج حسواني، صديق بشار الأسد، ومهندس الكثير من صفقاته النفطية. هذه الشركة التي ما زالت تعمل حتى الآن في دير الزور، وقدّمت للتنظيم مساعداتٍ حاسمةً ومؤثرة في زيادة الإنتاج واستمراره، بفعل ما تملكه من خبراتٍ ومعدّات.

في خارطةٍ اجتماعيةٍ نفطيةٍ معقدةٍ ومتغيّرة، يعبّر بئر المزعل، المنسوب إلى العائلة التي تولت السيطرة عليه لأطول مدّة، عن نموذجٍ لآبار النفط الأخرى، من جهة تنازع العوائل والمجموعات العشائرية والقوى الأخرى السيطرة عليه.

في النهاية يمكن القول إن النفط كان ولا يزال أحد أهمّ العوامل المؤثرة في أوجه الصراع المختلفة في محافظة دير الزور، سواءٌ منها المتعلقة بالثورة على نظام بشار الأسد، أو تلك الناشئة بين القوى والتيارات العسكرية والدينية والاجتماعية. وكان يمكن للشريحة السياسية والعسكرية في مجتمع الثورة، وهي المسؤولة بعد خروج النفط عن سيطرة النظام، أن تدير هذا الملف أو أن تتدخل فيه بما يخدم المصالح العامة ويقلص من حجم الخراب الذي نزل بمعظم منشآته، قبل أن يقع في يد داعش الذي تستثمره بأوسع ما تستطيع لتغذية حروبها ونشاطاتها المختلفة.

توصل فريق البحث إلى مجموعةٍ من التوصيات، على الشكل التالي:

1- على المجتمع الدوليّ، الذي يخوض حالة حرب مع تنظيم الدولة، أن يراعي، في محاولاته الضرورية لإعاقة إنتاج واستثمار التنظيم للنفط، الآثار الاقتصادية الكبيرة لهذه الإعاقة على السكان، وكذلك الآثار الأخرى في قطاعات الصحة والزراعة والخدمات والنقل. إذ تشكّل آبار وحقول نفط دير الزور المصدر الوحيد لإمدادات الطاقة في المحافظة، والمصدر الرئيسيّ لهذه الامدادات في كامل الأراضي السورية التي يسيطر عليها التنظيم. يجب أن تؤخذ في الحسبان الآثار والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لأية خطوةٍ على سكان المحافظة، والتي تتجاوز، بكلّ تأكيدٍ، مجرّد الاستفادة الحالية لتنظيم الدولة من النفط.

2- على المعارضة السورية أن تعمل منذ الآن على إعداد برنامجٍ متكاملٍ لإعادة تأهيل واستثمار منشآت وحقول نفط دير الزور بما يخدم المصلحة الوطنية العامة.

3- على القوى العسكرية والثورية من أبناء محافظة دير الزور أن تقوم بمراجعةٍ عميقةٍ لأدوارها السابقة في قضية النفط. وعليها أن تتوصل إلى قراراتٍ مستقبليةٍ حازمةٍ في هذا الشأن. فهي الوحيدة القادرة على حماية منشآت النفط وضمان الاستثمار العادل له بعد تحرير المحافظة من سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» ومن الجيوب المتبقية لنظام الأسد فيها.

واجهت فريق العمل العديد من التحديات؛ أهمها:

1. كانت أبرز التحديات تحدياتٍ أمنيةً، نظراً لعمل الباحثين في بيئةٍ خطرةٍ تحت سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي يفرض جوّاً من السرية والتكتم ويمنع أيّ تداولٍ، من أيّ شكلٍ وقدرٍ، في شؤون النفط. مما صعّب مهمات الباحثين الذين حرصوا على سلامتهم الشخصية وسلامة مصادرهم.
2. كان لغياب مؤسّساتٍ أو مراكز أبحاثٍ محليةٍ مهتمةٍ بشؤون النفط دورٌ إضافيٌّ في زيادة الأعباء على كاهل الباحثين.
3. الواقع والظروف المتغيرة التي أدّت، في مرّاتٍ كثيرةٍ، إلى توقف العمل.
4. رفض بعض الشخصيات التي عملت سابقاً في ملف النفط التعاون مع فريق العمل، لأسبابها الخاصّة التي لم تكشف عنها إلا في مرّاتٍ قليلة. وكذلك حذر شخصياتٍ أخرى، تعاونت جزئياً، من الكشف عن أية أرقامٍ خاصّةٍ بالموارد التي حصّلتها الأطراف التي كانت تمثلها من استخراج وتجارة النفط.

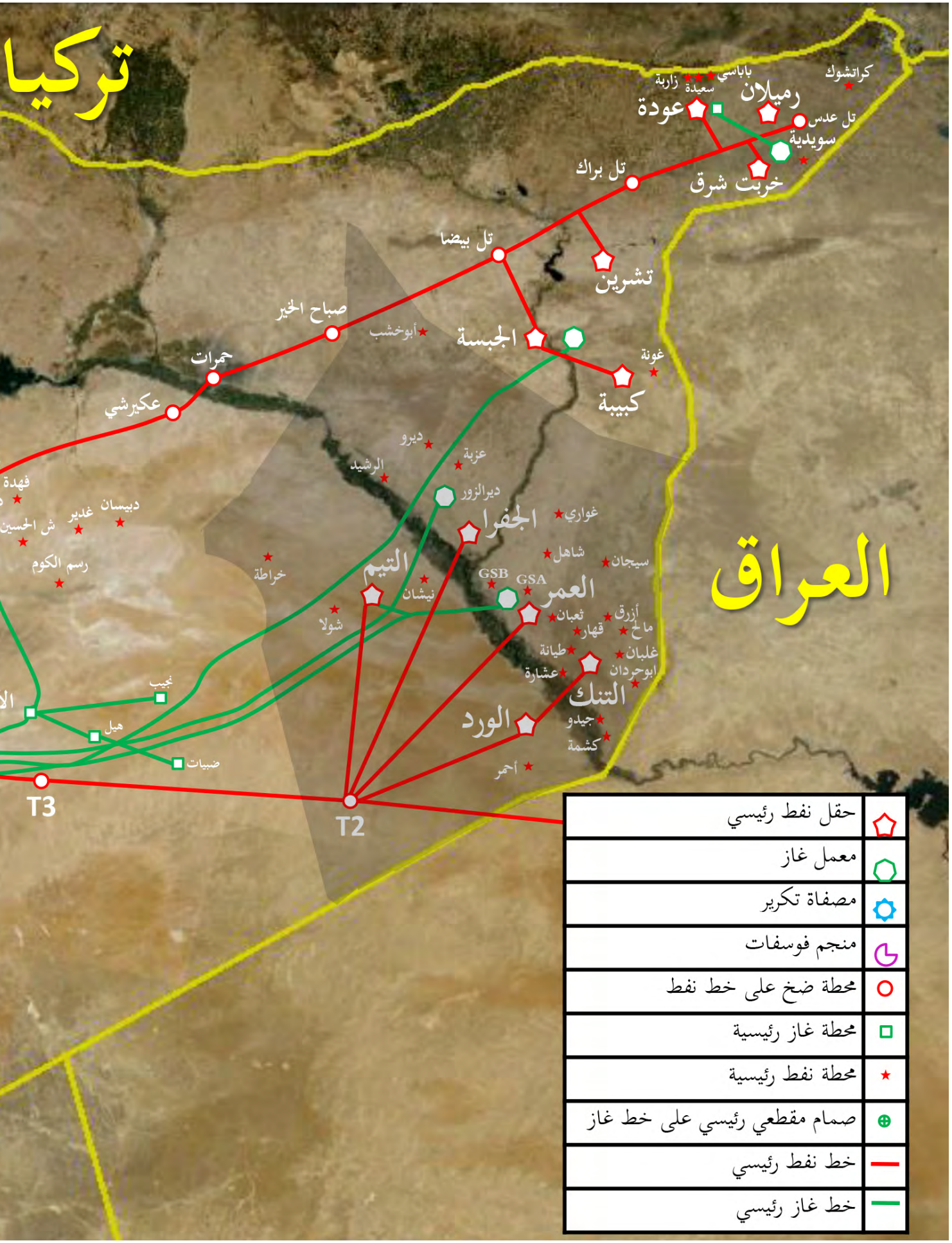

خريطة تبرز المنشآت والمواقع النفطية في محافظة دير الزور.

مدخل

منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، ولمدّة عقدين، شكّلت دير الزور مصدراً رئيسياً لثروات النفط والغاز في سوريا. أدارت وزارة النفط هذه الثروات عبر شركة الفرات للنفط AFPC (بالشراكة مع شركة شل) وشركة دير الزور للنفط DEZPC (بالشراكة مع شركة توتال)، والشركة السورية للنفط SPC (وطنيّة)، وسواها. أنتجت المحافظة أكثر من 130 ألف برميل[1] يومياً خلال العام 2010، أي ما يزيد على ثلث الإنتاج السوريّ العامّ. وأنتجت، في العام ذاته، 6.5 مليون م3 يومياً من الغاز، بما يعادل ربع الإنتاج الوطنيّ تقريباً.

رغم أهميتها الاقتصادية، لم تلقَ دير الزور الاهتمام الحكوميّ المناسب. مما أبقاها رسمياً في خانة «المناطق النامية»، نظراً لمعدّلات التنمية المنخفضة فيها. وكان الإنفاق الحكوميّ على تطوير البنى التحتية ومنظومات التعليم والصحة والخدمات متدنياً، بالمقارنة مع ما تقدّمه المحافظة لخزينة الدولة.

في كلّ عام كان عشرات آلاف الشبان يدخلون سوق العمل، في ظلّ سياسة توظيف تمييزية ظالمة لأبناء المحافظة، وخاصّةً في قطاعي التعليم والنفط. فبسبب الرواتب المرتفعة للعاملين في مجال النفط كان حضور أبناء الطائفة العلوية، التي ينتمي إليها كثيرٌ من أركان النظام، يزداد فيه باطّراد، مقابل بطالة آلافٍ من خرّيجي الجامعات والمعاهد من أبناء المنطقة، ونزوح جماعيٍّ متتالٍ لقرىً كاملة بسبب الجفاف، وخاصّة في قرى نهر الخابور، الذي توزّعت شرقه وغربه عشرات منشآت النفط والغاز. عمّق هذا من مشاعر المظلومية لدى السكان، وزاد المشاعر الوطنية ضعفاً لدى الكثيرين منهم، في ظلّ اعتقادٍ ساد بأن «نفط دير الزور» ليس لأبنائها، بل للمحسوبين على النظام وأجهزة مخابراته. وهو اعتقادٌ وجد دوماً ما يسنده على أرض الواقع.

اندلعت الثورة السورية في آذار 2011، وشاركت المحافظة فيها منذ ذلك الوقت. كانت قضية النفط إحدى المفردات الثابتة في قائمة الشكاوى والمظالم والمطالب في وجه النظام، قبل أن تتحوّل الانتفاضة الشعبية السلمية إلى تمرّدٍ مسلح، وتفرض مجريات الأحداث واقعاً جديداً، بدأت ملامحه الأولى، في قطاع النفط، بهجماتٍ غاضبةٍ ومحدودةٍ على الأنابيب، صيف العام الأول للثورة.

تسارعت الأحداث، ليخرج النفط في النهاية عن سيطرة النظام، في صيف 2012. من هذا التاريخ ينطلق بحثنا، في محاولة لتسليط الضوء على الواقع الوليد والمتغيّر على الدوام خلال ثلاثة أعوام بعد ذلك.

النفط خارج السيطرة

شكّل شهر حزيران من العام 2012 فاصلاً زمنياً هاماً بين مرحلتين من مراحل الثورة السورية في محافظة دير الزور. إذ تمكّن الجيش الحرّ خلال هذا الشهر من طرد قوّات الأسد من معظم ريف المحافظة، وسيطر على أجزاء واسعة من المدينة. لتنشأ، منذ ذلك الوقت، ظاهرة الاستيلاء والتعدّي على المنشآت النفطية بأنواعها المختلفة.

طالت الاعتداءات أولاً سيارات وآليات ومعدّات شركات النفط العاملة في المحافظة (انظر الوثيقة الأولى الملحقة بهذا البحث). وشارك في هذه الاعتداءات كلٌّ من:

1- بعض كتائب الجيش الحرّ. بدافع الحاجة إلى هذه السيارات والآليات لاستعمالها في الصراع مع قوّات الأسد.

2- كتائب حديثة التشكل-بعد تحرير الريف- شكّلتها مجموعاتٌ وأفخاذٌ عشائريةٌ بدوافع بعيدة عن الصراع مع النظام[2].

3- أفرادٌ ومجموعاتٌ من اللصوص. وجدوا في الفوضى الناشئة وغياب العقوبة فرصةً مناسبةً للنهب والسرقة.

وإلى جانب النوع السابق من الاعتداءات، ظهر نوعٌ آخر أشدّ خطورة، تمثل في قيام مجموعاتٍ عائليةٍ أو عشائريةٍ بتفجير أنابيب النفط[3] المارّة في أراضيها بغاية الضغط على النظام وإجباره على تقديم تنازلاتٍ معينة، يمكن تحديدها بما يلي:

1- مكاسب ماليةٌ، تحت مسمّى «عقود الحماية». إذ لجأت وزارة النفط في حكومة بشار الأسد إلى توقيع عقودٍ مع المهاجمين- أو مع غيرهم- يلتزمون بموجبها بحماية الأنابيب المارّة في مناطقهم مقابل مبالغ شهريةٍ تدفعها الوزارة لهم[4].

2- إجبار النظام على التخفيف من سياسة العقاب الجماعيّ التي يمارسها في حقّ سكان هذه المناطق المحرّرة، وذلك بتمرير التيار الكهربائيّ، وتسهيل وصول المحروقات والموادّ والتجهيزات اللازمة لأعمال الخدمات الرئيسية في هذه المناطق.

3- إطلاق سراح بعض المعتقلين من سجون النظام، وتسليم جثامين الشهداء من أبناء هذه العشائر الذين يسقطون في المواجهات الدائرة معه.

لم تنجح عقود الحماية في الحدّ من الهجمات الآخذة بالتسارع والاتساع، أو حتى في منع تكرارها في النقاط والأجزاء التي هوجمت من قبل. ففي معظم الحالات افتقد «متعهّدو الحماية» القدرة والرغبة في منع مجموعاتٍ جديدةٍ -أو أفرادٍ- عن مهاجمة الأنابيب المارّة في بلداتهم وقراهم، لأن لهذه المجموعات، هي الأخرى، مطالبها الخاصّة من النظام، أو لمجرّد التحدّي والنكاية

1- استخلصنا هذه الأرقام من مجموع إنتاجيات شركات النفط العاملة في دير الزور، بحسب بياناتها الرسمية. والوحدة التي اعتمدتها هذه الشركات هي البرميل النفطيّ الأمريكيّ، بحجم 159 ليتر، بينما سنعتمد في البحث معيار البرميل العاديّ، بحجم 220 ليتر.

2- يميّز المهتمون بتاريخ الجيش الحرّ في المحافظة بين الكتائب والفصائل بحسب عدّة معايير، من أهمها تاريخ النشأة. فبعد تحرير الريف، وبخلاف الكتائب والقوى التي كانت قد قاتلت النظام بالفعل؛ أسّست بعض العشائر كتائبها الخاصّة بغاية الدفاع عن العشيرة والتنافس مع غيرها على المكاسب التي تلوح في الأفق القريب. ويلاحظ المقدّم مهند الطلاع، قائد المجلس العسكريّ لمحافظة دير الزور آنذاك، في حديثٍ معه، زيادة عدد المتّصلين به بعد التحرير من أبناء العشائر التي أخذت موقف الحياد في الصراع مع النظام، لإبلاغه بتشكيل كتائب جديدةٍ والمطالبة بتسجيلها ضمن التشكيلات المنضوية تحت قيادته، طمعاً بالرواتب الشهرية المتوقع تخصيصها آنذاك لكلّ مسجّلٍ ضمن قوائم الجيش الحرّ.

3- وقعت، في العام الأوّل للثورة، وقبل تنامي العمل المسلح، عدّة حوادث تفجيرٍ لبعض أنابيب النفط.

4- بحسب تقريرٍ داخليٍّ بين مكاتب وزارة النفط، دفعت الوزارة مبلغ 2.5 مليون دولارٍ أمريكيٍّ في ثمانية فقط من عقود الحماية الكثيرة التي وقّعتها خلال عام 2013. وبحسب مصدرٍ خاصٍّ، حاولت الوزارة استمالة أحد شيوخ العشائر البارزين في المحافظة، مع قائدين في الجيش الحرّ، لتوقيع عقد حمايةٍ بقيمة مليون دولار.

في إطار الحسد والتنافس مع المجموعات الموقّعة. ويمكن القول إن أفضل النتائج المسجّلة لعقود الحماية هي توقّف الموقّعين أنفسهم عن تكرار الهجمات خلال المدّة التي يغطّيها المبلغ المقدّم من الوزارة، مما يسمح للأخيرة، وخلال الأيام المعدودة التي تؤثر فيها المبالغ المسلّمة لمهاجمي الأنابيب على سلوكهم، بضخّ كميات كبيرة من النفط خلال وقتٍ قصير. فعلى سبيل المثال، نجح فنّيو حقل العمر في ضخّ 350 ألف برميلٍ من خزّانات الحقل، بعد أن تسلّم لواءٌ كبيرٌ ومشهورٌ من ألوية الجيش الحرّ مبلغ 65 مليون ل. س لقاء عقد حماية. وهو رقمٌ لا يقارن بثمن النفط المنقول عبر خطّ التصدير الذي تعهد اللواء بحمايته. هذا التعهد الذي تدرك الوزارة أنه لن يسري إلا لأيامٍ قليلةٍ فقط بعد دفعها للمبلغ.

وخلال الربع الأخير من العام 2012، وبالتزامن مع ظهور الحرّاقات البدائية لتكرير النفط، ظهر نوعٌ جديدٌ من الهجمات على الأنابيب، تمثل في قيام أشخاص أو عائلاتٍ بثقب هذه الأنابيب لسحب كمياتٍ من النفط المارّ فيها إلى حفرٍ كبيرةٍ تُنشأ بجوار الثقوب، وتستعمل كخزّاناتٍ مكشوفةٍ يبيعُ منها «مالكو الثقوب» النفط الخام للتجّار، ليحققوا بذلك أرباحاً طائلة. مما أسهم في زيادة العقبات أمام وزارة النفط، ومفوّضيها من سماسرةٍ ومقرّبين محليين من أجهزة مخابرات النظام، في إغراء مهاجمي الأنابيب بعقود الحماية. ورغم سعي الوزارة الحثيث للعثور على شخصياتٍ ومجموعاتٍ قادرةٍ على الإيفاء بوعودها، إلا أنها فشلت في ذلك في غالب الأحوال. ووقعت، في مرّاتٍ كثيرةٍ، في شراك سماسرةٍ ومحتالين يتركّز اهتمامهم على الحصول على مقدَّم هذه العقود فقط[5]. وبحسب تقريرٍ خاصٍّ لتقييم الأضرار، أعدّه فنّيو شركة الفرات للنفط، حول الاعتداءات التي طالت أنابيب نقل النفط العائدة للشركة، من أنواع وأقطارٍ مختلفة، بلغ عدد الاعتداءات 912 اعتداءً، حتى آب 2013[6].

وأدّى ارتفاع معدّل الهجمات، واتساع النطاق الجغرافيّ لها، إلى تراجع متسارعٍ في كميات النفط المصدّرة عبر خطوط النقل إلى خارج المحافظة، ليبلغ حدوده الدنيا في نهاية عام 2012، ثم ليتوقف تماماً مع إكمال المجموعات المسلحة، بأنماطها العشائرية الخالصة أو المختلطة بتشكيلاتٍ فعليةٍ أو اسميةٍ للجيش الحرّ؛ السيطرة على جميع حقول وآبار ومنشآت النفط في المحافظة. ليكتمل بذلك فصلٌ جديدٌ من فصول رواية نفط دير الزور، تتلخص باستخراجه مباشرةً، وبأكثر الطرق بدائيةً، من الآبار[7]، بعد التخلص من كلّ المعوقات الفيزيائية لهذا الاستخراج. وذلك بفتح صمامات شجيرات النفط المركّبة أعلى كلّ بئر، أو اقتلاعها إن لزم الأمر، وقطع الأنبوب الناقل للنفط بين البئر والمحطة المرتبط بها، ثم اقتلاعه هو الآخر، وتفكيك هذه المحطات وعرض أجزائها للبيع بما يشبه الخردة وبأبخس الأثمان.

ولم تبق تحت سيطرة النظام آنذاك سوى الآبار والمحطّات الموجودة داخل سور الموقع الرئيسيّ لحقل العمر. وذلك نتيجة تفاهم بين عشائر المنطقة ومسلحيها من طرفٍ، وقوّات الأسد ووزارة النفط من طرفٍ آخر، لأسبابٍ عدّةٍ ستشرح لاحقاً في هذا البحث. في حين خرجت جميع آبار ومحطّات العمر الأخرى -البعيدة عن الموقع الرئيسيّ- عن سيطرة النظام. وكانت الآبار المجاورة للموقع، والمكشوفة نارياً أمام قوّات الأسد المستبقاة داخله، محلّ تفاهماتٍ يوميةٍ بين تجّار النفط وقائد حامية الحقل ورئيس مفرزة المخابرات العسكرية فيه[8].

الغاز مقابل الكهرباء

لم تتوقف الهجمات على الأنابيب الناقلة للغاز المنتَج من معمل غاز «الطابيّة»، المعروف بـ«كونوكو» -نسبةً إلى الشركة الأمريكية التي أنشأت المعمل- إلا بسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على محافظة دير الزور في حزيران 2014. وقد حافظ التنظيم على الاتفاقية المبرمة سابقاً بين القوى المختلفة التي تعاقبت السيطرة على معمل الغاز وبين وزارة نفط النظام، والتي تقضي بضمان استمرار ضخّ ما معدّله 90 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز النظيف عبر خطّ نقل الغاز المتصل بالشبكة المغذّية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية (جندر في حمص، ومحردة في حماة، وتشرين ودير علي في ريف دمشق)، مقابل أن يسمح النظام بتمرير التيار الكهربائيّ لشبكة كهرباء دير الزور باستطاعة 130 ميغا واط ساعي.

تعرّضت اتفاقية الغاز مقابل الكهرباء تلك لخروقاتٍ كثيرةٍ في عامي التحرير اللذين سبقا سيطرة تنظيم الدولة على محافظة دير الزور. فوقعت عشرات الاعتداءات من جانب مجموعاتٍ عائليةٍ وعشائريةٍ، وحتى أفرادٍ، على أنابيب نقل الغاز. وكان ردّ فعل نظام الأسد واحداً، وهو قطع الكهرباء عن كامل دير الزور إلى حين سماح المهاجمين لورشات الصيانة بإصلاح الأنابيب المتضرّرة واستئناف ضخّ الغاز. كانت هذه الهجمات محلّ سخطٍ واستنكارٍ شعبيٍّ لم يثمر، رغم اتساعه، في فعلٍ بنّاءٍ يردع المهاجمين ويلزمهم باحترام المصلحة العامة. وخاصّةً عندما ينتمي هؤلاء إلى أفخاذٍ عشائريةٍ ذات بأسٍ. وحينها تضطرّ التشكيلات المستقيمة وذات الإحساس الأعلى بالمسؤولية، من الجيش الحرّ، إلى التفاهم معها وديّاً. أما في حالات أقلّ عدداً، عندما يتحدّر المهاجمون من أفخاذٍ عشائريةٍ أضعف نسبياً من محيطها المتأذّي بقطع الكهرباء، فكانت تشكيلات الجيش الحرّ تلجأ إلى إخضاعها بالتهديد باستعمال السلاح.

في معظم الحالات، كانت لمهاجمي خطوط الغاز مطالب متشابهةٌ يمكن تحديدها بما يلي:

5- في مرّاتٍ عديدةٍ دفعت الوزارة مبالغ كبيرةً لشخصياتٍ عديمة القيمة والتأثير في مجتمعاتها، مما كان محطّ سخريةٍ وتندر.

6- تقريرٌ مقدّمٌ إلى وزارة النفط، أعدّه مهندسو وفنّيو شركة الفرات الحقليون.

7- بحفر ساقيةٍ بين رأس البئر وحفرةٍ كبيرةٍ تعمل كخزّانٍ يستقبل النفط المتدفق ذاتياً في معظم الآبار، أو باستخدام الجرّارات الزراعية على طريقة مستخرجي النفط الجدد في بعض الآبار التي تتطلب الرفع الميكانيكيّ.

8- في معظم الحالات، خلال العام 2013، سمح المقدّم قائد الحامية، والمساعد أوّل علي عباس، رئيس مفرزة الأمن العسكريّ، لتجّار النفط بتعبئة صهاريجهم من هذه الآبار المكشوفة لنيران قوّات النظام، مقابل حصولهما على 500 ألف ليرةٍ سوريةٍ عن كلّ صهريج.

1- الضغط على القوى المسيطرة على معمل غاز «الطابية» لإشراك المهاجمين بحصّةٍ من واردات الحاشية النفطية للمعمل، ومن مادة «الكوندينسات» أو المتكاثفات الغازية المعروفة بالبنزين الأحمر، الناتجة عن معالجة الغاز.

2- زيادة حصّة القرية التي ينتمي إليها المهاجمون من أسطوانات الغاز المنزليّ المعبّأ في المحطّة التابعة للمعمل، والتي تبعد عنه 5 كم، والخاضعة -منذ الشهر السادس لعام 2012- لسيطرة جبهة النصرة، عبر عائلة الرفدان المنتمية إلى الجبهة وقتها، والمقيمة في قرية جديد عكيدات المجاورة للمحطة[9].

3- الحصول على مبالغ ماليةٍ من القوى المسيطرة على المعمل.

4- الانتقام والكيدية والتنفيس عن الغضب من استئثار القلة المسيطرة على المعمل بوارداتٍ ماليةٍ هائلة[10].

5- الضغط على النظام، لحاجته إلى الغاز، وإجباره على تلبية مطالب معينةٍ خاصّةٍ بالمهاجمين، قد يكون بينها لفت الانتباه بهدف توقيع عقد حمايةٍ مع وزارة النفط.

خارطة القوّة والتأثير خلال العام الأوّل من تحرير الريف

فرضت الثورة السورية تغييراتٍ هامةً على مجتمع ريف دير الزور، وأعادت تشكيل خارطة القوّة والتأثير على أساس المشاركة الثورية -المسلحة والسلمية- لكلّ مكوّنٍ عشائريٍّ فيه. فسُجّل صعودٌ لافتٌ، وتأثيرٌ في الشؤون العامة على مستوى المحافظة، لمجموعات العشائر المتحدّرة من البؤر الثورية، يقابله تراجعٌ لدور المجموعات العشائرية التي اتخذت موقف الحياد، أو تلك التي أظهرت الولاء للأسد في العام الأوّل من الثورة. ودخل كلا هذين النوعين - الحياديّ والمؤيد- في مرحلة كمونٍ ومراجعةٍ قصيرةٍ بعد تحرير الريف. فأعاد الحياديون والمؤيدون حساباتهم على أساس السقوط القريب والمؤكّد لنظام الأسد، مع الاحتفاظ بخيوط الرجعة إليه في حال تحقق الاحتمال الضئيل لبقائه. وأنتجت إعادة الحسابات هذه كتائب وألويةٍ مسلحة، ومجالس وهيئاتٍ وتجمعاتٍ مدنية[11].

خلال النصف الثاني من عام 2012، أظهر الرأي العامّ المحلّي تذمراً متزايداً من الفوضى التي جلبها التحرير، وبداية انفصالٍ تدريجيٍّ بين من تمكن تسميتهم بالثوّار المبدئيين -مسلحين كانوا أم غير مسلحين- والثوّار العمليين، الذين اكتسبوا بالغريزة مهاراتٍ خاصّةً بالتعامل مع هذا الواقع الفوضويّ، في سعي محموم للبحث عن موارد بغية تسخيرها في حربهم مع النظام، دون أيّ اعتبارٍ للمسطرة الدقيقة التي تميّز الاستخدام العامّ عن الخاصّ[12]. ليكون بعض هؤلاء، بتصرّفاتهم الطائشة ومبدأهم الفضفاض بتسويغ ضياع الحدود من أجل شراء السلاح والذخيرة لقتال النظام، أوّل من أعطى الضوء الأخضر لحشود الانتهازيين واللصوص المتربّصين للانقضاض على المال العامّ بصوره وأشكاله المختلفة، وانطلاقاً من المبدأ ذاته، بحسب ما برّر معظم هؤلاء أفعالهم. فيما كان آخرون أكثر صراحةً باعترافهم بأنهم يسرقون لأنهم فقراء، ولأن نظام الأسد قد سرقهم لسنواتٍ طويلة، وجاء دورهم للانتقام.

ويمكن تحديد خريطة القوّة في المحافظة، في مرحلة تبلورها الأوّل في بداية العام 2013، تنازلياً بحسب درجة الحضور والتأثير، وفق ما يلي:

1- التشكيلات العسكرية من الجيش الحرّ التي قاتلت قوّات الأسد واستمرّت في قتاله، بعد تحرير الريف، في جبهاتٍ أخرى بعيدةٍ عن موطن نشأتها. وبنوعيها الفوضويّ والمنضبط نسبياً.

2- جبهة النصرة. المؤسّسة في أواخر 2011. والنامية نموّاً متصاعداً منذ تحرير الريف وحتى سيطرة تنظيم الدولة على المحافظة.

3- الهيئات الشرعية[13] ، والمجالس والتجمعات غير العسكرية الأخرى. والتي نشأت، في معظمها، تحت عنوان خدمة المصالح العامة للسكان في كلّ قريةٍ وبلدة. وخاصّةً منها ذات العلاقة الوطيدة مع التشكيلات العسكرية المسلحة لأسباب القربى العشائرية.

4- التشكيلات العسكرية حديثة التأسيس في البلدات والقرى التي لم تسجّل لها مشاركاتٌ لافتةٌ وفعالةٌ في مقارعة قوّات الأسد.

5- اللصوص العاديون، جماعاتٍ وأفراداً، والمتوزّعون على امتداد المناطق المحرّرة.

6- الوجهاء والزعماء والرؤساء العشائريون التقليديون، ممّن لم يعيدوا إنتاج أنفسهم في إحدى فئات القوّة السابقة[14].

7- النشطاء الثوريون المدنيون، من إعلاميين ومتطوّعي إغاثةٍ ومحرّضي تظاهراتٍ وغيرهم ممن كان لهم دورٌ في المرحلة السلمية للثورة.

8- النخب المتعلمة من خرّيجي الجامعات، والذين يحظون بقدرٍ من التقدير في مجتمعاتهم المحلية.

9- كان عامر الرفدان أحد أبرز قادة جبهة النصرة في دير الزور، قبل أن ينتمي إلى تنظيم الدولة عند إعلان قيام «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في نيسان 2013.

10- في قرية مرّاط، قام صفّ ضابطٍ منشقٍّ وقائدٌ لمجموعةٍ مسلحةٍ بتفجير خطّ الغاز المارّ بقريته، مطالباً عشائر بلدة خشام، المسيطرة على معمل الغاز، بحصّةٍ ثابتةٍ من «البنزين الأحمر»، وبزيادة عدد أسطوانات الغاز المخصّصة للقرية، وبتعيين عددٍ من عناصر مجموعته كحرّاسٍ للمعمل مقابل رواتب شهرية. ومنَعَ ورشات الصيانة من العمل لمدّة خمسة أيام، قُطعت خلالها الكهرباء عن كامل المحافظة. كما قام شخصٌ من بلدة خشام نفسها بتفجير أنبوب الغاز، احتجاجاً على حرمان عشيرته له من نصيبه المعتاد من عائدات المعمل وحاشيته النفطية.

11- لم يؤدّ تخلف هذه العشائر عن الثورة إلى الحرج من تأسيس هيئاتٍ وتشكيلاتٍ، بل سجّلت في ذلك نشاطاً ملحوظاً، سعياً منها لتحصيل أكبر قدرٍ من المكاسب. ولم تخلُ الكثير من المجالس المحلية أو المدنية، الآخذة في التشكّل آنذاك، في القرى والبلدات غير الثائرة، من أمناء فرقٍ بعثية، ومرتبطين بأجهزة المخابرات. وأسّس بعضٌ من أشهر مخبري النظام كتائب مسلحةً من أبناء عشائرهم، وتحت عنوان الجيش الحرّ.

12- لدى تتبع مصير بعض الآليات والسيارات والمعدّات التي استولى عليها بعض القادة والمقاتلين الفعّالين في ذلك الوقت، والتي سُخّرت فعلاً في البداية لخدمة المصلحة العامة؛ نلحظ انتقال كثيرٍ منها إلى ملكيةٍ خاصّةٍ للمستولين عليها، خضعت لعمليات البيع والشراء. ولم تسلم، في مرّاتٍ أقلّ، قطع السلاح المتوسط والثقيل من هذا الانتقال.

13- مع نموّها المتسارع، وغير المنتظم، وغير المتناسق جغرافياً؛ كان للهيئات الشرعية تأثيرٌ متزايدٌ في القضايا العامة.

14- تراجع دور الزعماء العشائريين التقليديين خلال الثورة، إلى حدٍّ كبير، عما كان عليه قبلها.

وإلى جوار تركيبة القوى والنفوذ هذه، برز جامعو ومرسلو التبرّعات ذوو التوجه السلفيّ في الخليج العربيّ، ناشطين كأفرادٍ أو في إطار مجالس وهيئاتٍ أسّست في محلات إقاماتهم في بلدان الخليج وكان لها دورٌ فعّالٌ في تمويل العمل العسكريّ والإغاثيّ في المحافظة. ولم تسجّل لهؤلاء، أو لمفوّضيهم المحليين، محاولاتٌ جادّةٌ لتوجيه متلقّي التبرّعات، من قادة الكتائب والتشكيلات، للعمل على حماية منشآت النفط وإدارتها بشكلٍ سليم.

يلاحظ في التركيبة السابقة غيابٌ شبه تامٍّ لأئمة وخطباء المساجد العاديين، من ذوي الميول الصوفية والمعتدلة، من المتعايشين سابقاً مع جهاز الأسد الدينيّ ممثلاً بمديرية الأوقاف. مقابل حضورٍ متصاعدٍ لناشطين سلفيين، بدرجاتٍ مختلفة، في التشكيلات المدنية والعسكرية للمدن والبلدات والقرى المحرّرة، قبل أن ينفصلوا إلى الحركات والتشكيلات السلفية الخالصة الآخذة في النمو نموّاً متسارعاً آنذاك، مقابل تخبط الهيئات أو التشكيلات الثورية الأخرى، وعجزها عن الاضطلاع بأدوارٍ هامةٍ تؤهّلها لتكون بديلاً يسدّ الفراغ الناجم عن انهيار سلطة الأسد.

موقف المجلس العسكريّ وقادة التشكيلات الهامة في الجيش الحرّ

أمام إلحاح مجموعةٍ من المهندسين العاملين في قطّاع النفط، عُقد، في الشهر العاشر من عام 2012، اجتماعٌ خاصٌّ للبحث في قضية النفط، في قرية بريهة، 30 كم شرقيّ دير الزور. وحضر الاجتماع كلٌّ من المقدّم محمد العبود، قائد المجلس الثوريّ العسكريّ في حينه، والمقدّم مهند الطلاع، قائد المجلس العسكريّ في حينه، إضافةً إلى ضباطٍ من المجلسين، وقادةٍ بارزين لكتائب وألويةٍ من الجيش الحرّ. وحضره أيضاً أعضاء الهيئة الشرعية العليا، وهي الصيغة الجديدة آنذاك للهيئة الشرعية الخاصّة بالمجلس الثوريّ العسكريّ، والمشكّلة فور إعلان تأسيسه وانفصاله عن المجلس العسكريّ[15].

قدّم المهندسون عرضاً لواقع حقول ومنشآت وآبار النفط، التي تتعرّض، بشكلٍ يوميٍّ، لأعمال النهب والسرقة والتعدّي. وطالبوا قادة المجلسين، ومن معهما، بوضع خطّةٍ فوريةٍ لحماية هذه المنشآت. وحذّروا من التفكير في تشغيل أو استثمار الآبار الخارجة عن سيطرة النظام، وكذلك تلك التي يُتوقع خروجها في وقتٍ قريب، نظراً لما يحتاجه هذا التشغيل من إمكانياتٍ فنيةٍ لن تتوافر في بيئات العمل الحقلية بعد خروجها عن سيطرة النظام. كما حذّروا من النتائج البيئية والجيولوجية[16] الخطرة لأيّة طرق تشغيلٍ غير تلك المعتمدة لدى شركات النفط المختصّة، وفي الظروف الطبيعية للعمل. وذهب أعضاء الهيئة الشرعية العليا إلى عدم جواز استثمار أية جهةٍ للثروات النفطية قبل ضمان التوزيع العادل للواردات على جميع المسلمين.

وجد القادة العسكريون في رأي الشرعيين طوق نجاةٍ يعفيهم من أية التزاماتٍ إضافيةٍ تلقى على كاهلهم فوق ما يكابدونه من جهدٍ وانشغالٍ بقتال قوّات الأسد، فلم يقدموا على تلبية مطالب الفنيين بضرورة حماية المنشآت، لأسبابٍ عدّة، يلخّصها محمد العبود[17] بما يأتي:

1- عجز القوى العسكرية الثورية عن القيام بأية أفعالٍ حاسمةٍ وجذريةٍ لحماية المنشآت النفطية وإدارتها، بسبب انشغالهم بمجريات الصراع مع قوّات الأسد.

2- الاعتقاد بالسقوط الوشيك للنظام، ثم مجيء سلطةٍ جديدةٍ تقوم هي بواجباتها تجاه قطّاع النفط وغيره من القطّاعات.

3- الخشية من تلطخ سمعتهم بشبهات الاستفادة الشخصية من النفط، نتيجة اتهام جميع العاملين به آنذاك باللصوصية.

انتهى اجتماع بريهة إلى لا شيء. وكذلك انتهى غيره من اجتماعاتٍ شبيهةٍ حاول منظّموها حشد القوى العسكرية الفعّالة في موقفٍ موحّدٍ تجاه الثروة النفطية. لتستعر بذلك حمّى الاستحواذ والاستفادة من هذه الثروة. ولتقع، شيئاً فشيئاً، كثيرٌ من الشخصيات والقوى العسكرية والدينية تحت إغراء النفط. وهي التي أنِفت، بمعظمها، عن الاقتراب منه أوّل الأمر. إذ قاد بعض أعضاء الهيئة الشرعية العليا -بعد انشقاقهم عنها إلى هيئاتٍ وتشكيلاتٍ جديدةٍ- جهوداً جماعية للسيطرة على آبار نفطٍ لم توزَّع وارداتها أبداً بشكلٍ عادلٍ أو منطقيٍّ على «جميع المسلمين» أو على بعضهم.

لم يجد بعض القادة العسكريين، ممن كرهوا تلطخ سمعتهم بالنفط، بدّاً من السيطرة على آبارٍ ومنشآتٍ، بنوايا حسنةٍ تجاه الصالح العامّ في البداية، قبل أن تفعل المعطيات الفوضوية والمعقّدة والمتغيّرة في آنٍ واحدٍ فعلها، ليتحوّل بعض القادة، وبعض التشكيلات العسكرية السبّاقة في الثورة، من جبهات القتال مع النظام إلى جبهات الدفاع عن آبار النفط. فيما تمكن قادةٌ آخرون من التعامل بواقعيةٍ وحكمةٍ مع تلك المعطيات، فنجح لواء جعفر الطيار -مثالٌ من أمثلةٍ عدة- وهو تجمّعٌ لعشرات الكتائب متفاوتة الحجم والانضباط، في بعض المرّات التي استولى فيها على منشآت نفطٍ، في تسخير جزءٍ من وارداتها لصالح العمل العسكريّ. وفي حالاتٍ أخرى لم يذهب شيءٌ من هذه الواردات لصالح المعركة، بسبب بعض الكتائب التي كانت تفتقر إلى الالتزام والإحساس الكافي بالانتماء إلى اللواء، واستأثرت بالمنشأة لصالحها فقط، ولصالح العشيرة أو الفخذ العشائريّ الذي ينتمي إليه معظم أفراد هذه الكتيبة[18].

15- تأسّس المجلس الثوريّ العسكريّ في آب 2012، بانفصال مجموعةٍ من الكتائب عن المجلس العسكريّ المؤسّس في شباط من العام ذاته.

16- تقصّد المهندسون التخويف من الزلازل، دون سندٍ علميٍّ، على أمل أن يدفع هذا التخويف القوى المؤثرة آنذاك إلى وضع حدٍّ لطموحات الراغبين في الاستثمار العشوائيّ للنفط.

17- من حديثٍ مع المقدّم محمد العبود، قائد المجلس الثوريّ العسكريّ، ثم قائد الجبهة الشرقية. واعترف العبود بالخطأ الفادح الذي ارتكبه المجلسان العسكريان، وتشكيلات الجيش الحرّ الملتزمة، بعدم اهتمامهم بقضية النفط اهتماماً كافياً، كان يمكن، لو حدث، أن يجنّب ثورة دير الزور الكثير من الويلات.

18- من حديثٍ مع الحاج سليّم الخالد، قائد لواء جعفر الطيار وقتها.

ظهر أثرياءٌ جدد على الآبار وبحيرات النفط الصغيرة التي تغذّي أرتال الصهاريج المصطفّة للشراء. ولما لم تعد طريقة عدّ الأوراق المالية على مستوى وارداتهم، لجأوا إلى وزنها بالميزان! أموالٌ لم تنفَق، إلا في جزءٍ ضئيل جداً منها، لصالح قتال نظام الأسد، أو لإطعام الجائعين الهائمين على وجوههم في المدن، أو لإسكان النازحين من وحشية النظام في مكانٍ يليق بالبشر[19]، أو لمداواة الجرحى؛ بل أنفقت على مراكمة السلاح[20] والسيارات والزوجات، وبناء دور السكن الجديدة وشراء العقارات، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي لم تكن تليق في محافظةٍ نامية في الأصل مثل دير الزور. أما الأكثر حكمةً بين أثرياء النفط فتوجّهت أنظارهم نحو الخليج أو تركيا أو بلدانٍ أخرى، بإخراج الأموال إليها وادّخارها هناك[21].

موقف العشائر

انطلقت معظم المكوّنات العشائرية من مصالحها الخاصّة في تعاملها مع الثروات النفطية، وبحسب ما يتيحه التموضع الجغرافيّ لها. إذ سعت كلّ مجموعةٍ عشائريةٍ أو فخذٍ إلى الاستيلاء على الآبار القريبة من محلات إقامتها في ريف دير الزور، تحت مزاعم وقوع هذه الآبار في أراضيها أو في امتداد هذه الأراضي نحو البراري المفتوحة في جزأي «الشامية» و«الجزيرة»[22] جنوب وشمال نهر الفرات، وكذلك شرق وغرب نهر الخابور -في أراضي الجزيرة- بالنسبة إلى العشائر التي تسكن ضفتيه.

نجحت العشيرة في أن تكون المستفيدة الأولى من النفط، سواء أكانت بصورة كتيبةٍ من الجيش الحرّ، تتكوّن من أبناء هذه العشيرة في معظم أفرادها، أم بصورتها المباشرة كأفخاذٍ وأجزاءٍ من أفخاذ، تتناوب على استثمار البئر وفق تفاهمات تقاسم الحصص فيما بينها[23]. ثم تقسم كلّ حصّةٍ من جديدٍ داخل الفخذ على الأسر المنتمية إليه، بحسب عدد الأفراد من الذكور في حالاتٍ، وعددهم من الذكور والإناث في حالاتٍ أخرى. وكانت معظم تفاهمات المحاصصة العشائرية تلك قلقةً وهشّةً بتأثير المطامع والتنافسات ونزعات الاستحواذ والسيطرة التي أدّت، وفي عشرات الوقائع، إلى نشوب صراعاتٍ دامية بين هذه المجموعات، سقط فيها قتلى وجرحى، وأُحرقت فيها آبارٌ ونفطها المتجمّع في خزّاناتٍ ترابيةٍ مكشوفة[24].

مواقف الهيئات والمكاتب الشرعية

رغم التحوّلات والتغيّرات المختلفة التي لحقت بالأجسام الشرعية أو تنظيماتها، وما رافق ذلك من تغيّرٍ في مواقف بعض أفراد هذه الأجسام تجاه النفط[25]؛ يمكن تصنيف النّشاط الشرعيّ الدينيّ العامّ وقتها إلى ثلاثة أشكالٍ رئيسية، هي:

1- الهيئات والمكاتب الشرعية التابعة لبعض الفصائل والتشكيلات العسكرية.

2- الهيئات والمكاتب الشرعية -والقضائية في بعض الحالات- التابعة للمجالس المحلية.

3- الهيئات الشرعية المستقلة؛ بنوعيها المقتصر في نشاطه على مدينةٍ أو بلدةٍ أو قريةٍ بعينها، أو ذلك الذي يغطّي نطاق عمله مجموعة قرىً وبلداتٍ متّصلةٍ جغرافياً.

وتمكن إضافة تجمّعاتٍ صغيرةٍ أسّسها بعض طلاب العلم الشرعيّ في كلٍّ من مدينتي الميادين والبوكمال إلى اللوحة السابقة.

لم يكن للتنظيمات الشرعية السابقة موقفٌ موحّدٌ وثابتٌ تجاه قضية النفط. وقد سارع بعضها إلى تحريم العمل فيه بذريعة استحالة التوزيع العادل على الجميع. وتلحظ الصبغة الدينية التقليدية (اللا حركية) لمعظم القائلين بهذا الرأي. ويلحظ كذلك خلوّ النطاق الجغرافيّ لعمل بعض هذه الهيئات من أيّة مواقع نفط. وكانت لتنظيماتٍ أخرى مواقفُ أكثر واقعيةً أفتت بجواز استثمار النفط بشرط تسخير وارداته للصالح العامّ، عسكرياً ومدنياً. فيما لم تتردّد التنظيمات الشرعية ذات الصبغة السلفية الحركية في حضّ التشكيلات العسكرية المتأثرة بها على العمل بالنفط. بل وتدخلت مباشرةً، في كثيرٍ من الحالات، لتنظيم هذا العمل. ولاذت هيئاتٌ شرعيةٌ أخرى بالصمت فلم تصدر فتوى في هذا الخصوص، قبل أن تتجرّأ وتطالب بحصّةٍ صغيرةٍ من واردات النفط لتوزّعها على الفقراء والمحتاجين في مناطقها.

تراوحت استجابة الفصائل والتشكيلات العسكرية، التي تضمّ شرعيين في صفوفها، للفتاوى التي يصدرها هؤلاء الشرعيون، بحسب درجة التزامها الثورية والدينية. كما هي الحال مع جبهة الأصالة والتنمية (فرع دير الزور)[26]، حين امتنعت الفصائل المشكّلة لها -آنذاك- عن الاستفادة من النفط في خزّانات وأنابيب المحطة الثانية (T2)، إثر سيطرتها عليها في آذار 2013، بتأثيرٍ من فتوى أطلقها شرعيوها في دير الزور، قيّدوا بها الاستفادة من النفط باشتراطاتٍ صعبة التحقق، وقبل أن تتعرّض الجبهة لانشقاقاتٍ

19- تجاوز عدد النازحين من مدينة دير الزور وحدها 300 ألف نازح.

20- بسبب مراكمة السلاح والذخيرة، وطلب هؤلاء الدائم عليها، وقعت الكتائب المقاتلة على الجبهات مع النظام في مآزق ماليةٍ إضافيةٍ نتيجة ارتفاع أسعار التجهيزات العسكرية. إذ وصل ثمن البندقية الروسية (كلاشينكوف) إلى 1500 دولار، وثمن طلقتها إلى دولارين.

21- مع ارتفاع واردات النفط ازدهرت بوضوح مكاتب تحويل الأموال إلى الخارج في مدينتي الميادين والبوكمال.

22- يسمّي السكان الأرضَ الممتدّة جنوب نهر الفرات بالشامية، والممتدّة شماله بالجزيرة، كنايةً عن وقوعها بين نهري دجلة والفرات.

23- جرت العادة أن يستثمر كلّ فخذٍ أو عائلةٍ البئر لمدّة أسبوع، ليسلّمه إلى الفخذ الآخر، وهكذا دواليك، بحسب عدد الأفخاذ أو العائلات الداخلة في المحاصصة. كما في حالة عشيرة العنابزة في بلدة خشام، والتي سيطرت على معمل غاز «كونوكو» وحاشيته النفطية.

24- في حوادث شجارٍ متفرّقةٍ -فيما بينهم- سقط أكثر من 30 قتيلاً من أبناء عشيرة الشعيطات، التي سيطرت بعض عائلاتها أو أفخاذها على عددٍ من آبار النفط الهامة في «الجزيرة» بريف دير الزور الشرقيّ. وفي شجارٍ واحدٍ بين فخذي المشهور والهلامية، من عشيرة البقّارة في الريف الغربيّ لدير الزور، سقط 11 قتيلاً. وتعرّض بئر المزعل -نسبةً إلى العائلة التي سيطرت عليه- لحالتي حرقٍ إثر نزاعاتٍ بين مكوّناتٍ عشائريةٍ في قرى نهر الخابور، حيث يقع البئر.

25- تغيّر موقف اثنين من أعضاء الهيئة الشرعية العليا، التي حرّمت الاستفادة من النفط، عند انشقاقهم عنها إلى الهيئة الشرعية المركزية. وأفتت الهيئة الشرعية القضائية التابعة للمجلس المحليّ لمدينة الميادين بتحريم العمل بالنفط، قبل أن تبيحه بغاية تذخير التشكيلات العسكرية. وتغيّر موقف أحد أعضائها من المحامين من التحريم أثناء عمله مع المجلس، إلى الإباحة لدى انتقاله الى الهيئة الشرعية لجيش أهل السنة والجماعة، لينتهي به المطاف أخيراً قاضياً شرعياً في تنظيم الدولة بعد أن بايعه فور سيطرته على المدينة.

26- تأسّست جبهة الأصالة والتنمية في الشهر 11 من عام 2012، كتشكيلٍ عسكريٍّ يعمل في مختلف المناطق السورية. وشكّل فرعها في دير الزور كلٌّ من لواء أهل الأثر ولواء بشائر النصر وكتائب أخرى اتّحدت لاحقاً تحت اسم لواء أسود السنة.

عدّةٍ تغيّر خلالها موقف الفصائل المنشقة وشرعيّوها تجاه النفط. فارتبط أحد أشهر الآبار في بادية الجزيرة بلواء أهل الأثر المنفصل عن الجبهة[27]، فيما ثبت لواء بشائر النصر، الذي واصل العمل تحت مظلة جبهة الأصالة والتنمية، على موقفه بتحريم الاستفادة من النفط.

الحصص الأولى لجبهة النصرة من النفط

خلال الربع الأوّل من عام 2013، اكتملت خارطة السيطرة على آبار ومنشآت النفط والغاز في المحافظة، دون أن يكون لجبهة النصرة نصيبٌ سوى محطّة تعبئة الغاز المنزليّ، التي كانت قد استولت عليها منتصف العام الفائت، ونسبة النصف من عائدات ثلاثة آبار للنفط في بادية البوكمال[28]، كان قد استولى عليها لواء عمر المختار، قبل أن يطلب من جبهة النصرة في مدينة البوكمال أن تكون شريكةً له فيها، دفعاً لتهمة الاستئثار بالموارد. بالإضافة الى حصص صغيرةٍ ومؤقتة كانت الجبهة تنجح في حيازتها من بعض الآبار، بعد تدخلها لحلّ شجاراتٍ داميةٍ بين المستولين عليها في معظم الحالات.

تدلّ الحصّة الضئيلة لجبهة النصرة، بالمقارنة مع حجم الثروة النفطية في دير الزور، على درجة قوّتها وحجمها، آنذاك، أمام القوى المختلفة التي استحوذت على الحصّة الأكبر من هذه الثروة. إلا أن أسلوب النصرة في إدارة واستثمار هذه «الحصّة» حقق لها مكاسب معنويةً شديدة الأهمية. فخلال سيطرتها على محطّة تعبئة الغاز المنزليّ، كانت أرباح جبهة النصرة من بيع وتوزيع ألفي أسطوانة غاز يومياً، هي متوسّط إنتاج المحطة في ذلك الوقت، بين 600–400 ألفٍ ل. س، أي في حدود 6000–4000 دولار أمريكيٍّ يومياً، بحسب سعر الصرف آنذاك. إذ كانت الجبهة تبيع الأسطوانة الواحدة بـ500 ل. س وسطياً[29] (5 دولارات أمريكية). وهو رقمٌ زهيدٌ، كان يمكن لها أن تضاعفه، إلا أنها أرادت الاستثمار بطريقةٍ دعائيةٍ تظهرها بمظهر المشفق على أحوال السكان المتردية، لتجذب الرأي العامّ إليها، في ظلّ حالة غضبٍ عامّةٍ من فوضى النفط وسوء توزيع موارده. كما نجحت النصرة، من خلال توزيع الغاز، في إلباس ثوب الأهمية لمجموعاتٍ صغيرةٍ وهامشيةٍ تتبع لها، بإلزام مندوبي القرى والبلدات القادمين إلى محطّة التعبئة بالحصول على أذن أمراء هذه المجموعات في كلّ قريةٍ وبلدة. مما زاد من حضور النصرة في الحياة اليومية والعامّة للسكان[30].

الهيئة الشرعيّة في المنطقة الشرقيّة

بخلاف ما تردّد حول نية مبطّنةٍ للنصرة بإعلان إمارةٍ في دير الزور، كان للجبهة مشروعٌ آخر، وهو تأسيس هيئةٍ شرعيةٍ تابعةٍ لها، تقود من خلالها الأنشطة العسكرية والمدنية المختلفة. وهو المشروع الذي بدأت تنفيذه في محافظاتٍ أخرى، وجاءت هيئة دير الزور في سياقه، فأعلن عن تأسيس الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية يوم 9/3/2013. وضمّت وقتها كلاً من جبهة النصرة؛ لواء مؤتة؛ لواء الإخلاص؛ لواء القعقاع الإسلاميّ؛ لواء ابن القيم؛ لواء رجال الله؛ كتيبة بيارق النصر؛ كتيبة الرحبة، كفصائل عسكريةٍ تتبع للهيئة وتشكّل قوّتها التنفيذية. وحدّد البيان الأول للهيئة وظيفتها الرئيسية بـ«تسيير شؤون الناس وملء الفراغ الأمنيّ وحلّ قضايا الناس العالقة»[31]. ولم يظهر بين المكاتب الستة[32]، التي اعتبرها البيان وسيلة الهيئة لتحقيق أهدافها، مكتبٌ للنفط، رغم أن جبهة النصرة في البوكمال[33] تستحوذ على حصصٍ من آبار، وكذلك تسيطر ثلاثةٌ من الفصائل المنضوية تحت مظلة الهيئة على آبارٍ هامّة[34].

27– بعد انشقاقهما عن جبهة الأصالة والتنمية، كان لواء أهل الأثر ولواء أسود السنة من الفصائل التي شاركت في تأسيس جيش أهل السنّة والجماعة في الشهر العاشر من عام 2013.

28– هي الآبار المعروفة بآبار الحَسَيَان. ويتراوح معدّل إنتاجها الوسطيّ بين 1000 و1200 برميلٍ يومياً.

29– في مرّاتٍ كثيرةٍ قدّمت جبهة النصرة الغاز مجاناً لسكان مدينة دير الزور، وخاصّةً أيام حصار المدينة. وكذلك فعلت مع حيّ غويران المنتفض على نظام الأسد في مدينة الحسكة.

30– أسهم هذا الحضور، إلى جانب عملياتٍ عسكريةٍ نوعيةٍ، وتنامي ظاهرتي الفساد والانشقاقات في تشكيلات الجيش الحرّ؛ في تصاعد قوّة جبهة النصرة ونفوذها في المحافظة، دون أن تكون القوّة الأولى فيها في أيّ وقتٍ من الأوقات.

31– من البيان الأوّل للهيئة. انظر الوثيقة رقم (3).

32– المكاتب هي: الإصلاح وفضّ النزاعات؛ الدعوة والإرشاد؛ الفتوى؛ القوّة التنفيذية؛ الهيئة الخدمية؛ اللجنة الإغاثية.

33– تمتعت جبهة النصرة، وهيئتها الشرعية، في البوكمال بقدرٍ كبيرٍ من الاستقلالية عن الجسم الرئيسيّ للنصرة. مما سبّب حرجاً للهيئة الشرعية المركزية التي طرحت نفسها كمرجعيةٍ وحيدةٍ في المحافظة والمنطقة الشرقية، قبل أن تُعالَج المسألة من مجلس شورى الجبهة، الذي يترأسه أبو محمد الجولانيّ، بفصل فرع نصرة البوكمال، تنظيمياً وإدارياً، عن إمارة الشرقية في الجبهة وإلحاقها بإمارة البادية، دون أن يُحدَّد إطارٌ واضحٌ للعلاقة بين الهيئتين، يمكّنهما من تسوية كثيرٍ من القضايا العالقة بينهما.

34– سيطر لواءا الإخلاص ومؤتة (معظم عناصرهما من عشيرة البوكامل في مدينة الشحيل) على آبارٍ في محيط الموقع الرئيسيّ لحقل العمر، في المرحلة التي كان فيها الموقع نفسه ما يزال تحت سيطرة النظام. فيما سيطر لواء ابن القيم (يتحدّر معظم عناصره من عشيرة الشعيطات) على حصّةٍ كبرى من آبار المالح ذات الإنتاج الذي يزيد على 5 آلاف برميلٍ في اليوم.

بعد شهر تقريباً من تأسيس الهيئة الشرعية، حدث تطوّرٌ كبيرٌ عصفَ بجبهة النصرة وشلّ هيئتها المشكّلة، إذ أُعلن عن ولادة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، لينتقل، على الفور، كثيرٌ من مقاتلي الجبهة إلى الجسم الوليد، انتقالاً لا يمكن وصفه في الأيام الأولى بأنه انشقاقٌ، إذ اعتبر، بالنسبة إلى معظم المنتقلين، تطوّراً طبيعياً ونموّاً للفرع نحو الأصل. فيما وقع الباقون من أعضاء النصرة في حيرةٍ من أمرهم بانتظار الكلمة الفصل من زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، إلى أن جاءت بإلغاء المسمّى الجديد وقبول بيعة النصرة. إذ لم يكن كافياً إعلان الجولانيّ أن جبهة النصرة هي الفرع السوريّ لتنظيم القاعدة، وهي التي نشأت من رحم «الدولة الإسلامية في العراق»، قبل أن يبتّ الظواهريّ في الأمر ويعود معظم المنتقلين إلى «الدولة» -في دير الزور على وجه التحديد- إلى فصيلهم الأساس، دون مساءلة تنظيمية[35]. فيما ثبت عامر الرفدان، الذي كان أحد أبرز قادة النصرة، ومعه كتلةٌ وازنةٌ من المهاجرين[36]، وعشراتٌ من أبناء المحافظة، في انتقالهم الذي أضحى انفصالاً كاملاً. ولتنتقل بذلك محطّة تعبئة الغاز المنزليّ، التي كان يديرها الرفدان، في ما انتقل من الممتلكات العينية، إلى الكيان الوليد[37]. الذي ما لبث أن أطلق وصف «الشركية» على هيئة جبهة النصرة، وأسّس «محكمةً إسلاميةً» كمرجع قضائيٍّ وحيدٍ يجب على من له شكوى على «الدولة» أن يعرضها عليه.

حين استقرّ الجسم التنظيميّ لجبهة النصرة إثر حادثة الانفصال، انطلقت الهيئة الشرعية انطلاقتها الثانية، مستفيدةً من جهود طبيب شابٍّ خارج حديثاً من المعتقل، بعد سنواتٍ في سجن صيدنايا الشهير[38]، هو مظهر الويس، الذي ترأس الهيئة الشرعية في أول الشهر السادس من عام 2013، وأعاد تنظيم العمل في مكاتبها التي لم تنجز، قبل ترؤسه لها، أعمالاً بارزة.

بعد ذلك، وفي ما يخصّ النفط، تحاشت الهيئة الشرعية الاصطدام المباشر بالمستولين على الآبار، لكنها حاولت الحدّ من آثار التلوث الناجمة عن ظاهرة التكرير العشوائيّ والبدائيّ للنفط الخام. فأصدرت عدّة قراراتٍ بهذا الخصوص[39]، كان بينها إنذارٌ لورشات الحدادة بالتوقف عن تصنيع مصافي النفط، أو ما يعرف بـ«الحرّاقات»، وتهديدهم بالمحاسبة في حال عدم استجابتهم. وقرارٌ آخر يلزم كلّ سيارةٍ تنقل النفط بدفع مبلغٍ ماليٍّ عند انتقالها من منطقة الجزيرة -حيث تتركّز آبار النفط الكبرى- إلى الشامية، وعبر جسري العشارة والميادين. وكذلك حاولت الهيئة إبعاد تجمعات التكرير الرئيسية مسافةً عن المدن والبلدات والقرى.

في الشهر التاسع من عام 2013، وقبل إطلاق برنامج السيطرة على مواقع النفط، انضمّت حركة أحرار الشام الإسلامية إلى الهيئة الشرعية، التي تحوّل اسمها، بعد هذه الانضمام، إلى «الهيئة الشرعية المركزية». وصدر ميثاقٌ موسّعٌ جديدٌ لهذه الهيئة، شدّد في مقدّمته على تلازم المسارين في معركتي التحرير والبناء، تجنّباً لنتائج «حاضرةٍ ومستقبليةٍ غير مرغوبٍ بها. وما تجربة الاستقلال من المحتلين في مطلع القرن عنا ببعيد، حيث جاهد المسلمون وقطف العلمانيون الثمرة»[40].

بالتسامح مع غياب الدقة في تناول الأحداث التاريخية، والاستطراد غير اللازم بحشد قدرٍ فائضٍ من النقول الفقهية التراثية، التي توجب على أهل كلّ بلدٍ «أن ينصّبوا من أهل العلم والرأي من يدير شؤونهم»؛ بدا الميثاق طموحاً في الأهداف التي حدّدها للهيئة، وذرائعياً في مغازلته «للعشائر العربية المسلمة في حوض الفرات لكي تقوم بدورها التاريخيّ المعروف»، فهي التي «طردت الفرنسيين أوائل القرن الماضي». وهو غزلٌ لن يثمر كثيراً في محاولاتها السيطرة على نفط المحافظة، وهو أحد أهمّ الدوافع وراء تشكيل الهيئة الشرعية المركزية، رغم تحديد التعاطي في شؤون النفط بمجرّد مكتبٍ فرعيٍّ يتبع لدائرة الخدمات، التي تؤلّف، إلى جانب 12 مكتباً وهيئةً وجسماً آخرين، البنية التنظيمية للهيئة الشرعية، بحسب ما ذكر الميثاق[41].

أضافت حركة أحرار الشام، ثم جيش الإسلام -حديث التشكل في المحافظة آنذاك[42]-، بعد انضمامه إلى الهيئة في منتصف الشهر 11 من عام 2013 مواقع نفطٍ جديدةً إلى دائرة سيطرتها. فقد كانت الحركة تسيطر على حصّةٍ رئيسيةٍ من آبار محطة الخرّاطة[43] في الريف الغربيّ لدير الزور، فيما يحوز جيش الإسلام على حصصٍ ضئيلةٍ وغير ثابتةٍ من مواقع مختلفة.

35- إثر كلمة الظواهريّ، عاد أبو عبد الله النعيميّ، مثلاً، إلى منصبه السابق كأميرٍ للشامية في جبهة النصرة، بعد أن انتقل لأسابيع إلى «الدولة الإسلامية». وكذلك حدث مع قادةٍ آخرين.

36- على رأسهم أبو أسامة العراقيّ وأبو مصعب التونسيّ، اللذان سيلعبان أدواراً هامةً في الصراع القادم مع جبهة النصرة وباقي الفصائل.

37- اتهم أمراء وعناصر جبهة النصرة رفيقهم السابق عامر الرفدان بسرقة مبالغ كبيرةٍ، تصل إلى 5 مليون دولار، من واردات محطّة الغاز وواردات أخرى، قبل أن ينشقّ عنهم وينقل ملكية المحطّة إلى تنظيم الدولة.

38- كان للصلات الوثيقة السابقة لمظهر الويس بالمجتمع الجهاديّ في سجن صيدنايا دورٌ أساسيٌّ في سرعة اندماجه بعالم السلفيين الجهاديين فور خروجه من السجن.

39- لم تنجح الهيئة في تطبيق قراراتها هذه إلا لأيامٍ قليلةٍ، وعلى نطاقٍ ضيق.

40- ميثاق الهيئة الشرعية المركزية، ص 2. http://www.3ayn-almadina.com/?p=6217

41- تألفت البنية التنظيمية للهيئة الشرعية المركزية مما يلي: المكتب القضائيّ؛ مكتب الدعوة والإرشاد؛ المكتب الشرعيّ؛ مكتب التعليم والدورات الشرعية؛ مكتب الرقية الشرعية؛ دائرة الخدمات؛ المكتب الإعلاميّ؛ المكتب الماليّ؛ القوة التنفيذية؛ المكتب العسكريّ؛ الديوان العام؛ مكتب العلاقات العامة؛ اللجنة النسائية.

42- في نهاية الشهر العاشر من عام 2013، وبعد زيارة زهران علوش، القائد العامّ لجيش الإسلام في سوريا، إلى دير الزور؛ أعلنت الفصائل التالية: لواء جعفر الطيار بمعظم كتائبه؛ لواء الإسلام (وهو فصيلٌ أصليٌّ في تبعيته لعلوش)؛ لواء درع الأنصار؛ تجمع كتائب الحق تأسيسها «جيش الإسلام في المنطقة الشرقية». وتولى سليّم الخالد، قائد لواء جعفر الطيار، قيادة هذا الجيش، ليشكّل، مع أحرار الشام، فرع الجبهة الإسلامية في دير الزور. التي تمثلت ككيانٍ واحدٍ داخل الهيئة الشرعية، قبل أن تطرد جبهة النصرة جيش الإسلام من معمل الغاز وحقل العمر في وقتٍ لاحق، وتمنع شرعيّيه الممثّلين في الهيئة من دخول مقرّها في مدينة الميادين.

43- كانت الكتيبة المشاركة في السيطرة على آبار الخرّاطة مستقلةً مالياً، إلى حدٍّ كبير، عن الحركة، رغم انضمامها الشكلي إليها. وهي إحدى المشاكل المتكرّرة لأحرار الشام بدير الزور. إذ لم تكن لهذه الحركة أية فاعليةٍ في المحافظة قبل أن تقبل بانضمام كتائب كاملةٍ إليها، دون أن تتمكن من إعادة تشكيلها بما يحقق الدمج والانضباط والشعور الكلي بالانتماء إلى الحركة.

الهيئة الشرعية المركزية تسيطر على بعض المواقع النفطية

رغم اهتمامها المبكّر بشؤون النفط، ومحاولاتها المتكرّرة إقناع المجموعات المسيطرة على الآبار بتسليمها لها، أو مشاركتها بجزءٍ من الواردات؛ لم تستخدم الهيئة الشرعية المركزية القوّة لتنفيذ خطتها بالاستيلاء على آبار النفط، إلا بعد احتدام التنافس بين النصرة وتنظيم الدولة في دير الزور، وتنامي المخاوف من نوايا التنظيم السيطرة على النفط، بالتزامن مع ما كان يحدث في الشمال السوريّ -حيث كانت تتركّز قوّة التنظيم- من مواجهاتٍ يبدأها مع القوى الأخرى.

السيطرة على معمل «كونوكو» للغاز

عربة مصفحة تابعة للهيئة أمام حقل كونيكو

وجدت الهيئة الشرعية في السلوك الطائش[44] للمجموعات العشائرية المسلحة التي تسيطر على معمل غاز كونوكو ومرفقاته النفطية دافعاً معزّزاً يضاف إلى دوافعها الخاصّة للسيطرة على المعمل. وقال البيان الذي أصدرته الهيئة، يوم 14/11/2013، بخصوص المعمل: «إن من المعلوم شرعاً أن الثروة النفطية هي ملكٌ لجميع الأمة ولا تستأثر بها مجموعةٌ دون أخرى بل لا بدّ أن ينال الجميع منه حقهم حسب العدل والإنصاف وترتيب المصالح. لقد وصل الأمر في حقل الغاز في منطقة خشام حدّاً لا يطاق من استئثار فئةٍ قليلةٍ بمقدّرات الأمة ثم العبث بها مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائيّ لأيام طويلة تسبب هذا الأمر في وفاة العديد من الأطفال الأبرياء وتلف الكثير من المواد الغذائية والطبية، وما هذا إلا تلبية لرغباتٍ جامحةٍ دون أدنى إحساس بالمسؤولية. فمن غير المقبول أن تتعطل الواجبات الشرعيّة كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخدمات العباد نظراً لعدم توفر المال الكافي ثم يلعب بعض الناس بملايين الليرات يومياً، والغلاء قد عمّ والوضع المعيشي قد تدهور، والجبهات المفتوحة بحاجة إلى دعم، هذا وفضلاً عن الكهرباء التي أصبحت ألعوبة بأيدي تجار الدم الذين أخذوا يهددون العمال والموظفين في المعمل ويمنعونهم من أداء عملهم. إن هذه الأفعال والجرائم ترقى لدرجة الحرابة[45] والإفساد في الأرض، ولذلك وبناءً على مقتضيات الأوامر الشرعية في وجوب التوزيع العادل لأموال المسلمين العامة ومنع الضرر عنهم. ورغم النداءات المتكرّرة بتسليم هذا المعمل للهيئة الشرعية دون استجابة. لذلك فإن الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية تقرّر ما يلي:

1- وضع اليد على معمل الغاز في خشام وما يلحق به ليكون تحت نظر الهيئة الشرعية ومنع التصرف الشخصي به.

2- تقوم القوة التنفيذية للهيئة الشرعية والمتمثلة بالكتائب الموقعة على ميثاق الهيئة بتنفيذ هذا القرار مع أخذ الاحتياطات كافة منعاً من إراقة قطرة دم واحدة، وذلك وفق الاصول الشرعية.

3- تشكيل لجنةٍ مختصّةٍ تشرف على التوزيع العادل لما ينتجه هذا المعمل وفق آليةٍ شرعيةٍ تراعي وضع الجبهات المشتعلة وحاجات الناس وفق ترتيب المصالح الشرعية بعيداً عن الحزبية والمحسوبية.

4- يُراعَى أهل خشام المحيطين بالمعمل في الأولوية بالأعمال الخدمية والإغاثية كونهم الأقرب إليه، ويقدّمون في هذا الموضوع على من سواهم»[46].

دون الكثير من المقاومة من قبل المجموعات العشائرية المسيطرة على المعمل، نجحت القوّة المهاجمة في طردهم منه بعد يومٍ من صدور البيان.

كان لهذا التصرّف وقعٌ حسنٌ لدى الرأي العام لسكّان المحافظة، الذي رأى في المجموعات المسيطرة على معمل الغاز نموذجاً عن اللصوص العشائريين المستأثرين بالثروات. واستفاد أنصار الهيئة الشرعية من هذه النظرة في تصوير عملية الاستيلاء على كونوكو كخطوةٍ هامةٍ في سبيل تطبيق العدالة. وتحدّث شرعيوها عن أربعة أسبابٍ دفعتهم إلى طرد «اللصوص وسارقي الأموال العامة»[47] من معمل الغاز، وهي:

1- ضمان التوزيع العادل للموارد على جميع المسلمين، وبما يراعي فقه المصالح الشرعية.

2- ضمان استخدام هذه الموارد بما يرضي الله في خدمة المسلمين.

3- ضمان استمرار الكهرباء في المنطقة.

4- الحرص على سلامة العاملين في المعمل.

لم تكن المبرّرات السابقة، ولا حرص شرعيّي الهيئة على تقييد وصف اللصوص بـ«القلّة من عشائر خشام»، كافيةً للتخفيف من الإحساس بالإهانة الذي شعر به معظم أهل هذه البلدة. إذ سرعان ما تنهض العصبية القبلية في الأوقات المشحونة نهوضاً لا يمكن حسابه بدقةٍ أو مراعاته بكلماتٍ، كما حاولت الهيئة الشرعية في لغتها أو مفاوضاتها الرسمية قبل وبعد السيطرة على المعمل، بتأكيدها أن المستهدف ليس «العنابزة»، بل بعض الزمر القليلة منهم التي تستأثر بثروات معمل الغاز.

44- نتيجة المشاحنات بين المستولين على المعمل، كان بعض الغاضبين منهم يفجّر خطوط الغاز. ولم يسلم الموظّفون أنفسهم من الإهانة والتهديد بالسلاح.

45- مصطلحٌ فقهيٌّ يعني قيام جماعةٍ مسلحةٍ بإحداث الفوضى وقطع الطريق والقتل والسلب والإتلاف في «دار الإسلام».

46- قرارٌ صادرٌ عن الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية بخصوص حقل الغاز في قرية خشام. انظر الوثيقة رقم (4).

47- من تقريرٍ مصوّرٍ بثته وكالة همم، المقرّبة من جبهة النصرة، على الإنترنت، بعد سيطرة الهيئة الشرعية على المعمل.

إذ تنتمي المجموعات المطرودة من المعمل، بمعظمها، إلى فخذ العنابزة وهو أحد فروع عشيرة البكيّر، المتفرّعة بدورها، تفرّعاً مستقلاً ومنافساً إلى حدٍّ كبير، عن جسم عشيرة البوكامل العامّ، الذي بقي يعمل ككتلةٍ واحدةٍ من معقله الرئيسيّ في مدينة الشحيل الريفية. ومما أسهم في تعقيد المشهد الصبغةُ العشائريةُ لمقاتلي جبهة النصرة، رأس حربة الهجوم على المعمل. إذ يتحدّر معظم قادتها العسكريين، وجزءٌ كبيرٌ من مقاتليها، من بوكامل الشحيل. فقرأ العنابزة واقعة الاستيلاء بطريقةٍ عشائرية خالصة.

طرفٌ ثالثٌ كان يتابع ما يجري آنذاك بدقة. إنه جماعة «الدولة»، من معقلهم المجاور لخشام في قرية جديد عكيدات. يمتّ أمير «الدولة» عامر الرفدان بصلات قربى للعنابزة، لأنه ينتمي إلى فخذ المشرف المتحدّر من عشيرة البكيّر. استغل الرفدان هذه الصلات في تأليب أبناء البكيّر ضدّ الهيئة الشرعية، والظهور بمظهر المدافع عن عشيرته. ولقيت محاولته هذه استجابةً جزئيةً من هؤلاء، رغم حرص الهيئة على تفادي أية إثارةٍ من هذا القبيل، إذ اقتصرت في سيطرتها على موقع معمل الغاز الرئيسيّ، دون أن تقترب من الآبار القريبة منه شمالاً، والواقعة تحت سيطرة عائلاتٍ ومجموعاتٍ أخرى من البكيّر. كما حاولت الهيئة تخفيف حدّة الاحتقان بتعيين مجموعات الحراسة من بين أبناء البكيّر. وحاولت كذلك استرضاء جماعة تنظيم الدولة ذاتهم، بعرض نسبة 30% من واردات المعمل عليهم[48]. هذا العرض الذي قوبل بالرفض، وباستفزازاتٍ شبه يوميةٍ لعناصر القوّة التنفيذية في حركتهم إلى الطرقات المؤدية إلى المعمل. وتجنباً لتطوّر هذه الاستفزازات إلى مواجهةٍ واسعةٍ مع تنظيم الدولة ناشدت الهيئة الشرعية المركزية، والتشكيلات الرئيسية المنتمية إليها، في بيانٍ مشترك «مجلس شورى الدولة الإسلامية» و«أميرها الشيخ أبو بكر البغداديّ» للتدخل بـ«إرسال مندوبٍ عنهم والنزول إلى حكم الشرع وفضّ النزاع وذلك لوأد الفتنة، وقطع الطريق على المغرضين، فإن الأمر لا يحتمل التأخير»[49]، بحسب ما جاء في البيان الذي أكّد أولاً على حقيقة أن معمل غاز كونوكو لم يكن تحت سيطرة تنظيم الدولة، بل «تحت أيدي اللصوص والحرامية»، بحسب وصف البيان. ورغم اللغة الأخوية المفعمة بالاحترام والتقدير[50] لا يبدو أن البغداديّ أو مجلس شوراه قد ألقوا بالاً لبيان الهيئة الشرعية وفصائلها. فقد واصل مقاتلو «الدولة» تحرّشهم بالهيئة، تحرّشاً سيتطوّر إلى حربٍ طاحنةٍ بعد أسابيع قليلة.

على خلاف الليونة والصبر اللذين أبدتهما إزاء جماعة الدولة، لم تتوانَ جبهة النصرة عن القيام بخطواتٍ عنيفةٍ في الحالات التي انفلت فيها غضب المجموعات المطرودة من المعمل، بصورة هجماتٍ طائشة، أو نصب حواجز وقطع طرق، أو اختطاف بعض عناصر التشكيلات المنتمية إلى الهيئة، التي صنّفت، من موقعها القضائيّ والدينيّ، هذه التحرّشات على أنها «حرابةٌ» تستوجب عقاباً قاسياً. إلا أن الهيئة، وبعد نجاح جبهة النصرة وحلفائها في اقتحام بلدة خشام، وتمكّنهم من القبض على «جوجو» (هويدي الضبع)[51]، أحد أبرز مسلحي البلدة ورأس حربتها في مواجهة الهيئة الشرعية؛ لم تنزل به العقاب الذي توعّدت به وفق التهم الموجهة إليه، بل أفرجت عنه استجابةً لوساطاتٍ عشائريةٍ وضماناتٍ بأن يهدأ ويكفّ عن المشاغبة، وهو ما حدث بالفعل. لتستقرّ، بعد ذلك، أحوال معمل الغاز نسبياً، ولعدّة أشهرٍ فقط، تحت سيطرة جبهة النصرة، أو الهيئة الشرعية المركزية، قبل أن يجتاح تنظيم الدولة المحافظة.

خفّفت جبهة النصرة، بسيطرتها على معمل الغاز، من عدد مرّات انقطاع التيار الكهربائيّ، بالتزامها باتفاقية الغاز مقابل الكهرباء المعقودة مع النظام. ولاحقت مهاجمي الأنابيب، مبديةً قدراً أعلى من المسؤولية تجاه المصلحة العامة، رغم المكاسب الخاصّة التي أحرزتها من واردات البنزين الأحمر أو «الكوندينسات»، والتي يصعب تقديرها نظراً للشهادات المتضاربة بين أعضاء جبهة النصرة وشركائها في معمل الغاز[52].

السيطرة على حقل العمر

مقاتل من النصرة أمام مستودع في حقل العمر – من تقرير لتلفزيون أورينت

بعد نقاشاتٍ حادّةٍ قادها أبو ماريا القحطاني، الشرعيّ العامّ لجبهة النصرة وقتها، مع الأطراف العسكرية والعشائرية الفاعلة في المحيط الجغرافيّ لحقل العمر؛ اتفقت أغلبية الفاعلين على ضرورة استباق «الدولة» في وضع اليد على الحقل مهما كلف الأمر. وجّهت جبهة النصرة إنذاراً حازماً لقوّات الأسد المتمركزة في الحقل بضرورة إخلائه، مع ضمان عدم التعرّض لها في طريق انسحابها. وهذا ما حدث يوم 23/11/2013.

48– من حديث مع شخصية مهمة في الهيئة، رفضت ذكر اسمها.

49– من البيان المشترك لكلٍّ من الهيئة الشرعية وجبهة النصرة وحركة أحرار الشام وجيش الإسلام، الصادر يوم 28/11/2013. انظر الوثيقة رقم (5).

50– تُستغرب هذه اللغة بالنظر إلى فارق القوة والعدد بين الطرفين؛ فمقابل أكثر من ألف مقاتلٍ في صفوف جبهة النصرة وحدها، وأضعافهم من الفصائل المتحالفة معها، لم يكن عدد أفراد تنظيم الدولة في دير الزور يتجاوز المئتين، في ذلك الوقت.

51– قاد جوجو كتائب عبد الله بن الزبير، التي كانت تقاتل قوّات الأسد بشراسةٍ على جبهات مدينة دير الزور، بين حينٍ وآخر. إلا أن أولوياته كانت دوماً الحفاظ على معمل الغاز تحت سيطرته، مع المجموعات الأخرى من بلدة خشام.

52– يزيد الإنتاج الوسطيّ اليوميّ لمعمل الغاز من البنزين الأحمر على ألفي برميل، وقتها. بسعر 40–30 دولاراً تقريباً للبرميل الواحد.

دخلت تشكيلات الهيئة الشرعية المركزية الموقع الرئيسيّ لحقل العمر دون إراقة قطرةِ دم واحدةٍ، في عملية أقرب إلى التسليم والاستلام. لتنتهي بذلك قصّةٌ غريبةٌ من قصص الصراع، تلخّصت ببقاء أكثر من ثلاثمئة جنديٍّ من قوّات بشار الأسد، ومعهم عشرات العناصر من مخابراته العسكرية، كقوّة حمايةٍ للحقل، أمام آلاف المسلحين المنتمين إلى تشكيلاتٍ مختلفةٍ، كانوا، لأكثر من عام، قادرين على سحق تلك الحامية إلا أنهم لم يفعلوا. بل تحوّل بعضُهم إلى مدافعين عن الموقع -وعن جنود الأسد بمقتضى الحال- في المرّات التي تعرّض فيها لهجماتٍ من قبل مسلحين آخرين. ومن غير أن تنقص، في معظم الحالات، درجة العداوة التي يكنّها هؤلاء للنظام. ولكن استجابتهم لجملةٍ من العوامل المتداخلة كانت السبب وراء هذا المشهد الفريد، الذي يفسّره بعض قادة التشكيلات التي أسهمت في حماية الحقل بالأسباب التالية:

1- الرغبة في حماية المنشآت والمرافق، شديدة الأهمية، داخل الموقع الرئيسيّ للحقل من السرقة والنهب والتخريب، كما سبق أن حدث، على نطاقٍ واسع، في كلّ المرّات التي خرجت فيها منشآت نفطٍ عن سيطرة النظام[53].

2- الاستجابة إلى طلب السكّان بتحييد الحقل عن الصراع، لضمان استمرار عمل محطّة توليد الطاقة الكهربائية التي تغذّي عشرات القرى والبلدات القريبة من الحقل.

3- قلة الثقة بالقدرة على إدارة الحقل، وبإقناع المهندسين والفنيين فيه باستئناف عملهم تحت ظلّ السلطة الجديدة.

إضافةً إلى العوامل الثلاثة السابقة، كشف محضر اجتماع عقدته المؤسّسة العامّة للنفط[54] مع إدارة شركة الفرات، المشغّلة لحقل العمر، عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة بعد خروجه عن سيطرة النظام، والتي كان بينها، وفق ما ورد حرفياً في محضر الاجتماع: «تخفيض عقود الحماية الخاصّة بالمحطّات بنسبة 25%. ويتمّ مراجعة هذه العقود بشكلٍ دوريٍّ لمعرفة جدواها وإلغاء غير الضروريّ منها»[55].

يثير هذا النصّ الشكوك حول تلقي بعض الشخصيات والأطراف العشائرية والعسكرية في القرى والبلدات القريبة من الحقل، والمشاركة في جهود حمايته، رشىً على شكل عقود حمايةٍ خلال المدّة السابقة لخروج الحقل عن سيطرة النظام. كما تثير نسبة 75% المتبقية مزيداً من الشكوك عن استمرار بعض الأطراف السابقة، وربما ظهور أطرافٍ جديدةٍ على المسرح، سيحرص النظام على انتقائها بعنايةٍ هذه المرة، لحماية ما يحتاج إلى حمايته من محطّاتٍ ربما كانت ضروريةً لضمان تدفقاتٍ نفطيةٍ ستصل إلى مناطق سيطرته بطرائق مختلفة[56].

في الأيام الأولى لسيطرة الهيئة الشرعية المركزية على حقل العمر حدثت عمليات نهبٍ واسعةٌ لموجوداته، تركّز معظمها في السيارات والمعدّات الثقيلة والتجهيزات الفنية والمكتبية. لكن وحدات الإنتاج والمستودعات الضخمة لقطع الغيار بقيت في وضع آمن، نتيجة اتفاق نجح مهندسو الحقل في إبرامه مع جبهة النصرة التي تريد فقط أن يستمرّ تدفق النفط دون انقطاعٍ وبأعلى معدّل ممكن[57]. وبموجب الاتفاق حُدِّدت وظائف شركة الفرات، ممثلةً بموظفيها الحقليين في «العمر»، بالقيام بالأعمال المتعلقة بالجانب الفنيّ والتشغيليّ، وحُدِّدت وظائف جبهة النصرة، ممثلةً بـ«أمير الحقل» المعيّن من قبلها، بالقيام بالأعمال التالية:

- حماية مستودعات قطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة.
- حماية موظّفي الحقل وضمان سلامتهم وتنقّلهم الآمن.
- ضبط حركة الآليات الخارجة والداخلة إلى الحقل.
- حماية الموقع العامّ من هجمات اللصوص القادمين من خارج الحقل.

أما عملية بيع النفط المستخرج من آبار الحقل، والعمليات الأخرى المرتبطة بها، فمن البديهيّ أن تكون في يد «أمير الحقل» وطاقمه الخاصّ.

يعرض بعض مهندسي وفنيّي الحقل شهاداتهم عن اختفاء أكثر من ثلاثمئة ألف برميلٍ من النفط كانت في خزّانات التجميع الضخمة، التي نجح بعضُ القادة في إفراغها بسرعةٍ قياسيةٍ في أرتال الصهاريج وبيعها للتجّار بسعرٍ لم ينقص عن 4000 ليرةٍ للبرميل الواحد. تضاف إليها مخزونات الغاز المسال المنتجة في أوقاتٍ سابقةٍ من معمل الغاز في حقل العمر -توقف عن العمل في وقتٍ لاحق-، والتي قُدّرت كمياتها بأكثر من ألفي طنٍّ. وتناقل السكّان في القرى والبلدات القريبة أخباراً عن عرض آلياتٍ ثقيلةٍ من آليات الحقل للبيع، من قبل بعض القادة أو المسلحين المنتمين إلى الفصائل المشاركة في السيطرة على الحقل. وكذلك عُرضت للبيع مولّدات كهرباءٍ صناعيةٍ ومحرّكاتٌ ومضخاتٌ وتجهيزاتٌ أخرى.

شكّلت تجربة حقل العمر اختباراً صعباً فشلت فيه الهيئة الشرعية المركزية في أن تكون مؤسّسةً بالفعل، بل ظهرت بصورة كيانٍ مترددٍ وتابعٍ لجبهة النصرة. مما أضعف من هيبة الهيئة[58] في نظر القوى المنتمية أو غير المنتمية إليها، فلم تنفّذ كثيرٌ من القرارات والتوجيهات التي أصدرتها، ولم يستجب قادة بعض الفصائل لاستدعاءاتها أو حتى لتساؤلاتها بخصوص السرقات

53- يضمّ الموقع الرئيسيّ لحقل العمر وحداتٍ رئيسيةً لمعالجة وإنتاج وضخّ النفط، ومعملاً للغاز ومحطة توليدٍ للطاقة الكهربائية، إضافةً إلى مستودعاتٍ ضخمةٍ جداً وثمينةٍ لقطع الغيار، ومئات الآليات والمعدّات والتجهيزات.

54- تتبع المؤسسة العامة للنفط لوزارة نفط النظام، وتشرف على عمل مختلف شركات النفط.

55- من محضر الاجتماع الذي عقد يوم 4 شباط 2014. انظر الوثيقة رقم (2).

56- يؤكّد مشتغلون سابقون في قطاع النفط أن كمياتٍ متفاوتةً من النفط كانت تصل، بشكلٍ شبه دائم، إلى مناطق سيطرة النظام وتحت رعايته، بواسطة صهاريج يشغّلها تجّارٌ متعاونون معه، وبعلم الأطراف المسيطرة على بعض آبار نفط دير الزور، والتي لاحظ كثيرٌ من محاسبيها رزم أوراق ماليةٍ رُبطت بورقٍ صادرٍ من المصارف الحكومية، يدفعها بعض التجّار ثمناً لمشترياتهم من النفط.

57- حسب شهادة أحد مهندسي الحقل السابقين الذين شاركوا في إنجاز هذا الاتفاق.

58- أدركت الهيئة أن مئة عنصرٍ فقط تحت إمرتها المباشرة، في ما سمّي بالشرطة التنفيذية، لن يكونوا قادرين على فرض حضورها بالشكل المطلوب، مما دفعها إلى السعي إلى زيادة هذا العدد بافتتاح معسكرٍ خاصٍّ للمتطوّعين الجدد.

العلنية من الحقل. وعلاوةً على ذلك، عجزت الهيئة أحياناً عن تحصيل سهمها من واردات النفط، بشكليه المخزّن أوالمتدفق من الآبار، حتى أنها اضطرّت إلى شراء ثلاث سياراتٍ من السوق، لزوم خدمة مكاتبها في مدينة الميادين، رغم مئات السيارات التي وقعت كغنائم تحت قبضة الفصائل المنتمية إليها.

يصعب الفصل بين الهيئة الشرعية المركزية وجبهة النصرة، إلا في الحالات التي أرادت النصرة فيها ذلك. مما وحّد صورتيهما عملياً في شبه جسمٍ واحدٍ، يضاعفُ من صعوبة تحديد ملامحه وتحليل أدواره تعدُّدُ مراكز القوة والنفوذ فيه، إلى جانب فوضوية الحلفاء ونرجسيتهم. لتذهب أحلام رئيس الهيئة مظهر الويس، ومن معه من السلفيين المبدئيين، الذين حازوا تعليماً جامعياً وانخرطوا في أنشطةٍ حركيةٍ سابقةٍ للثورة، أدراج الرياح. ولم يتحقق شيءٌ من تنظيراتهم في ميثاق الهيئة بأن «يشرف مكتب النفط والغاز» التابع لها «على الموارد النفطية الموجودة تحت سيطرة المجاهدين». وبالكاد استطاع، وفي مرّاتٍ معدودةٍ، «أن يؤمّن الغاز المنزليّ لعموم الناس»[59]. بل تبادل «المجاهدون» الاتهامات بالسرقة، وحمّلوا بعضهم مسؤولية الفشل الذريع الذي اعترفوا به جميعاً. دون أن يكشف أحدٌ منهم عن القصة الكاملة، أو عن أجزاء منها، يبيّن فيها مصائر الأموال، أو أن يعلن عن مقدارها على الأقلّ.

إلا أن الإنتاجيات المؤكّدة، وبالحدود الدنيا لآبار الموقع الرئيسيّ للحقل، كانت تقدّر بـ5000 برميلٍ في اليوم في الحدّ الأدنى، يضاف إليها 7000 برميلٍ من محيط الموقع، يباع الواحد منها بـ4000 آلاف ليرةٍ على الأقلّ (40–30 دولاراً وقتها). أي أن 360 إلى 480 ألف دولارٍ أمريكيٍّ يومياً كانت تدخل إلى صناديق الفصائل المسيطرة على الحقل، أو إلى جيوب قادتها. تضاف إلى هذا الرقم واردات معمل الغاز من البنزين الأحمر، والحصص المتفاوتة الحجم من شراكاتٍ متقطعةٍ من آبار نفطٍ توزّعت في مناطق مختلفةٍ. كلها كانت تحت سيطرة الهيئة، التي يصرّ بعض موظفيها السابقين على أن توصف بالسيطرة الاسمية، تبرّؤاً من أية تبعاتٍ محتملة.

مركز توزيع غاز لجبهة النصرة في قرية الطيانة بريف دير الزور

وباستثناء «كونوكو» و«العمر» عجزت الهيئة، والنصرة، عن السيطرة على منشآتٍ نفط أخرى، إلا على نطاقٍ محدودٍ ومؤقتٍ. إذ رفضت معظم القوى والمجموعات العشائرية تسليم آبارها للهيئة، متذرّعةً بأنها تقاتل النظام هي الأخرى، وتنفق جزءاً من الواردات في الصالح العام، وبأنها ليست ضدّ مشروع الهيئة المركزية في توحيد السيطرة، لكنها لا تريد أن تكون أوّل من يسلّم آباره[60].

وذهبت بعض المجموعات والعائلات العشائرية أبعد من ذلك، لتؤسّس هي الأخرى، بفصائل جيشها الحرّ الخاصّ، هيئاتٍ شرعيةً وجبهاتٍ ثوريةً وجيوشاً وتجمّعات مجاهدين. وعملت على توسيع دائرة المستفيدين من النفط داخل العشيرة، لرصّ الصفوف أمام أيّ تهديدٍ محتملٍ قد تشكّله الهيئة الشرعية المركزية.

مقاتلون من جبهة النصرة أمام بوابة حقل العمر بعد انسحاب قوات النظام منه

59– وظيفة مكتب النفط والغاز في ميثاق الهيئة، مصدر سابق، ص 16.

60– كانت ردود العشائر على طلبات الهيئة المركزية بتسليم الآبار متشابهةً: فتقول عشائر الطيّانة: خذوا آبار ذيبان أولاً، وتقول عشائر ذيبان: خذوا آبار الشحيل أولاً، ويقول الجميع: متى تأخذون آبار الشعيطات؟

تجارب في الإدارة العامة

نرصد هنا ثلاث محاولاتٍ قامت بها قوىً وهيئاتٌ ثوريةٌ في أعمال النفط، دون أن تأخذ صبغةً عشائريةً أو دينية.

حقل التيّم

فور خروجه عن سيطرة النظام، نهاية العام 2012، تعرّض حقل التيّم[61] لعمليات نهبٍ واسعةٍ خلال كانون الثاني وشباط 2013، قبل أن تتأسّس لجنةٌ خاصّةٌ لإدارته، كانت ثمرة جهود أطرافٍ عدّةٍ أبرزها المجلس العسكريّ والمجلس المدنيّ لمدينة موحسن وبلداتها[62] وبعض قادة كتائب الجيش الحرّ ونشطاء ثوريين واجتماعيين من أبناء موحسن والبلدات التابعة لها في كلٍّ من المريعية؛ البوعمر؛ طابية شامية؛ البوليل؛ الطوب. وهي المنطقة الأقرب جغرافياً إلى موقع الحقل.

تألفت اللجنة من 12 عضواً، مُثلت فيها كلّ بلدةٍ بعضوين. منذ انطلاقتها وحتى اليوم الأخير في عملها (من 18 آذار حتى 7 أيار 2013) كانت للجنة التيّم الأولى وظيفةٌ رئيسيةٌ هي بيع النفط الخام من مستودعات التجميع في موقع الحقل، والمخزّن في أوقات إنتاج سابقةٍ -تحت سيطرة النظام- ثم تسليم الواردات المالية إلى المجلس المدنيّ الذي يقوم بتوزيعها على لجنتي الذخيرة والإطعام. وخلال 50 يوماً تقريباً من عمل اللجنة بلغت الواردات الكليّة 94 مليون ل.س (1 مليون دولار تقريباً وقتها)، أنفق معظمها في شراء الذخيرة (72 مليوناً)، وتوزّع الباقي على نفقات الإطعام ورواتب الحرّاس/ الكتائب، وإعانات ذوي الشهداء، وبعض النفقات الأخرى المتقطّعة في قطاعي الخدمات والصحة[63].

وقعت اللجنة منذ بداية عملها في سلسلة أخطاءٍ تراكمية، أتاحت المجال لحدوث عمليات سرقةٍ مباشرةٍ[64]، أو تلاعبٍ بالكميات المعبّأة، مما سبّب ضياعاتٍ ماليةً قدّرها أحد أعضاء اللجنة بأكثر من 35% من الواردات المفترضة. إضافةً إلى اقتصار مهمتها على بيع النفط، دون أيّ اهتمام بالجوانب الفنية المتعلقة بتجهيزات الحقل ومعدّاته، أو بإعادة تشغيل الآبار الإنتاجية وصيانتها.

رغم كلّ الأخطاء والملاحظات الجادّة التي اعترت عمل هذه اللجنة، إلا أنها، وبالنظر إلى الفوضى العارمة التي ضربت نفط دير الزور، كانت تجربةً رائدة، للأسباب التالية:

1- لم يخضع حقل التيّم لسيطرة مجموعةٍ عائليةٍ أو عشائرية، إنما لمؤسّسةٍ راعت في تشكيلتها التعدد العشائريّ والمناطقيّ، وكانت مسؤولةً أمام الرأي الشعبيّ الثوريّ العامّ، الذي أصرّ على حلها كما سنرى بعد قليل.

2- إنفاق جزءٍ لا بأس به من واردات الحقل في المنفعة العامة، رغم بعض مظاهر الفساد الإداريّ والماليّ.

3- قدرة أعضاء اللجنة على تسوية الخلافات الناشبة مع الأطراف العسكرية المختلفة حول نصيبها من الذخيرة أو الرواتب.

وسط حالة استياءٍ متصاعدةٍ في الرأي العام لسكان المنطقة المعنية بالحقل بسبب طريقة عمل لجنة التيّم والأخطاء المتكرّرة التي وقعت فيها، وتحت ضغطٍ من مجموعاتٍ ثوريةٍ شبابية؛ توصّل المجلسان العسكريّ والمدنيّ إلى قرار بحلّ اللجنة وتشكيل أخرى جديدة، روعي في انتقاء أعضائها أن يكونوا من الثوّار والمتعلمين تعليماً جامعياً -إن أمكن- أو الحائزين على شهادة الثانوية العامة على الأقلّ[65]، وأن يكونوا من ذوي السمعة الحسنة. تمّ الأخذ بالشروط السابقة إلى حدٍّ كبيرٍ عند انتقاء أعضاء اللجنة الجديدة، التي تألفت أيضاً من 12 عضواً بنفس طريقة التمثيل السابقة. اقتصر عمل اللجنة في الأسابيع الأولى على بيع النفط المتبقي في الخزّانات. قبل أن يؤسّس أكثر من 100 ناشطٍ «هيئة حماية الثورة في مدينة موحسن»، التي سيكون لها دورٌ رئيسيٌّ في سلسلةٍ من التغييرات والأعمال الهامة في جوانب مختلفة كان أبرزها إدارة حقل التيّم[66].

نجحت الهيئة في استثمار سلطتها المعنوية، الناجمة عن قوّتها وارتفاع عدد المنتسبين إليها[67]، في التعامل مع القادة العسكريين والمدنيين المتنفذين في الشأن العام. وكان أوّل الأعمال التي قامت بها حلّ المجلس المدنيّ وتأسيس مجلسٍ بديلٍ سمّي «مجلس الثورة في مدينة موحسن»، تألف من ستة عسكريين ومثلهم من المدنيين، يختار كلّ واحدٍ منهم أبناءُ بلدته بالانتخاب[68]. كان لمجلس الثورة ما يشبه السلطة التنفيذية، في حين اتخذت الهيئة دوراً رقابياً إشرافياً. عملت الهيئة ومجلس الثورة على تطوير العمل في حقل التيّم، فأنشئ، إلى جانب لجنة بيع النفط، قسمٌ للإنتاج، وإدارةٌ مالية، وقسمٌ الحراسات.

لم ينقص عدد المهندسين العاملين في قسم الإنتاج والصيانة عن 3 مهندسين من مهندسي شركات النفط السابقة، خلال العشرة أشهر الأخيرة تقريباً من عمل اللجنة[69]، إضافةً إلى أكثر من 7 فنيين مهرة، و10 عمالٍ عاديين. عمل هؤلاء إلى جانب متعهد إنتاج كان يأخذ مبلغاً شهرياً مقطوعاً من الإدارة مقابل تشغيله للحقل بواسطة قسم الإنتاج.

61- يقع على مسافة 15 كم جنوب شرق مدينة دير الزور.

62- تأسّس في شهر آب من العام 2012. ومُثلت فيها كلّ بلدةٍ بعضوين.

63- حديثٌ مع أحد المشاركين في تأسيس اللجنة، ثم أحد أعضائها.

64- تعبئة صهاريج لتجّارٍ مجاناً مقابل رشىً يدفعونها لبعض الشخصيات ذات التأثير في الحقل، أو لبعض الحرّاس في أوقات مناوبتهم.

65- ضمّت اللجنة الجديدة 12 عضواً، بينهم 8 جامعيين، وخريج معهدٍ متوسط، و3 حائزين على الثانوية العامة.

66- من حديثٍ مع المهندس عبد الرحمن عمران، أحد مؤسّسي هيئة حماية الثورة، وأحد أعضاء لجنة النفط الثانية.

67- في ظلّ أجواء التشرذم كان توحّد 100 ناشطٍ ثوريٍّ في جسمٍ مدنيٍّ يجعل منه قوّة تأثيرٍ حقيقية.

68- لم تجرِ أية انتخاباتٍ بالطرق المعروفة، لأسبابٍ مختلفة، لكن تعيين أعضاء المجلس أو انتقاءهم تمّ بتوافق الفعاليات المدنية والعسكرية في كلّ بلدةٍ، وبمشاركةٍ مباشرةٍ من هيئة حماية الثورة.

69- عملت لجنة التيّم الثانية لمدّةٍ تزيد عن عام، بين أيار 2013 إلى نهاية حزيران 2014.

نجاحاتٌ فنية:

1- بعد بيع كميات النفط المتبقية في الخزّانات، في نهاية آب 2013، تم تشغيل 3 آبار ذاتية الضخّ وبئرين آليي السحب، بطريقة (رأس الحصان)، وبمعدّلٍ إنتاجٍ وسطيٍّ 700-1100 برميلٍ في كلّ يوم عمل[70].

2- بالاستفادة من التجهيزات والعدد الفنية المتوافرة في موقع الحقل، نجح مهندسو التيّم في تصنيع مصفاة نفطٍ باستطاعةٍ متوسطةٍ بتكلفةٍ زهيدةٍ جداً بالمقارنة مع تكاليف المصفاة الشبيهة[71]. مما وسّع هامش الأرباح ووفر مشتقات النفط لسكان المنطقة بنوعيةٍ جيدةٍ وسعرٍ معقول.

3- تحسين جودة النفط الناتج، بالاعتماد على طرائق علميةٍ ووفق الإمكانات المتاحة.

نجاحاتٌ إدارية:

1- تأسيس بيئة عملٍ إداريةٍ يعرف فيها العاملون واجباتهم واختصاصاتهم في تسلسلٍ وظيفيٍّ واضح.

2- تقديم مستوى أداءٍ ماليٍّ مرتفعٍ ومتّسمٍ بالشفافية والدقة والحرص على المال العام.

أسهم الجوّ المؤسّسيّ الذي أحاطت بها اللجنة المتعاملين معها، من تجّارٍ وسائقين، في منح هؤلاء الإحساس بالثقة والأمان، مما شكّل عامل جذبٍ تسويقيٍّ يعوّض عن الانخفاض النسبيّ لجودة نفط التيّم، وهو البئر العجوز[72]، بالمقارنة مع نفط الآبار الأخرى.

الواردات:

بلغت الواردات الكلية، الناتجة عن بيع النفط المستخرج من الآبار أو مشتقاته من المصفاة، ابتداءً من 21/8/2013، وحتى سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الحقل في نهاية حزيران 2014، 384 مليون ل.س. خُصّصت منها ما نسبته 65% لتمويل الأعمال القتالية[73]، قابلةٌ للزيادة عند الضرورة، و10% لنفقات الجرحى وذوي الشهداء، و15% لخدماتٍ وأنشطةٍ إغاثيةٍ وإنسانية، و5% للنفقات الإدارية والتشغيلية، و5% كمدّخرات طوارئ في صندوق الإدارة المالية[74].

مصفاة مجلس المحافظة

بتكلفةٍ إجماليةٍ فاقت 220 ألف دولار، قام مجلس محافظة دير الزور[75]، في شهر تشرين الأول 2013، بشراء مصفاةٍ للنفط[76]. رُكّبت المصفاة في موقع حقل الورد (110 كم شرق دير الزور). واتفق المجلس مع لواء جعفر الطيار[77] على أن يقوم اللواء

مصفاة مجلس المحافظة

بحمايتها مقابل 20% من الأرباح. وشكّل المجلس لجنةً خاصّةً للمصفاة تألفت من رئيسٍ ومديرٍ فنيٍّ ومديرٍ إداريٍّ ومديرٍ ماليٍّ ومديرٍ مبيعات. وتفاوتت واردات اللجنة بين شهرٍ وآخر، ولاسيما بعد نفاد النفط المتبقّي في خزانات الحقل، واضطرار اللجنة إلى شراء النفط الخام من الآبار[78].

إلى جانب الهدف الرئيسيّ المتمثل في تعزيز دور المجلس ومنحه الشرعية والحضور أمام السكان، كان لمجلس المحافظة الأهداف التالية من هذه الخطوة:

1- إيجاد موارد ذاتية.

2- الحدّ من التلوّث الناجم عن الحرّاقات البدائية

3- تخفيض أسعار المشتقات النفطية في السوق.

شكلت تجربة المصفاة مبادرةً ناجحةً من مجلس المحافظة، منحته الثقة بالنفس للقيام بمشاريع جادّةٍ، تعزّز من مشاركته في شؤون المجتمع المحليّ. وأثبتت التجربة إمكانيةً أكيدةً بأن تنهض المجالس المحلية بأدوارٍ أكبر من تلك التي لعبتها في القضايا الرئيسية مثل قضية النفط. أما نقاط الضعف فكانت فشل المجلس في الحدّ من التلوّث بسبب الانتشار الكبير لمئات الحرّاقات البدائية الصغيرة، وفشله في تخفيض أسعار المشتقات النفطية بسبب ضعف القدرة التنافسية لمصفاته أمام المصافي الأخرى، وخاصّةً تلك المملوكة للتشكيلات العسكرية التي يستولي معظمها على آبار أيضاً. إذ امتلكت جبهة النصرة مصفاتين، وحركة أحرار الشام ثلاث مصافٍ. وامتلكت كلٌّ من ألوية الحمزة، وابن القيم، والقعقاع، والله أكبر، مصفاة نفطٍ لكلٍّ منها. إضافةً إلى المصافي الخاصّة لبعض المجموعات العشائرية بجانب بعض الآبار التي تسيطر عليها.

70- نتيجة موقعه القريب من جبهة المطار العسكريّ، من جانبٍ، وشحّ المخزون الطبقيّ من النفط، من جانبٍ آخر، توقف العمل في الحقل لأيامٍ أو لأسابيع في بعض المرّات.

71- باستطاعة 50 برميلٍ يومياً. وكانت التكلفة المتوسّطة لمصفاةٍ بهذا الحجم 100 ألف دولارٍ تقريباً.

72- بدأ الانتاج التجاريّ من حقل التيّم في عام 1985، كأوّل حقول شركة الفرات للنفط، قبل العمل في حقول الورد ثم العمر والتنك.

73- شراء الذخيرة والسلاح ودفع رواتب المقاتلين وإطعامهم على الجبهات وجميع النفقات المرتبطة بالعمل العسكريّ.

74- من حديثٍ مع أحد أعضاء الإدارة المالية.

75- تأسّس في كانون الثاني 2013، كمظلةٍ عليا لجميع المجالس المحلية الفرعية في المحافظة.

76- باستطاعة تكريرٍ اسميةٍ 200 برميلٍ في اليوم.

77- طرد لواء جعفر الطيار قوّات الأسد من الحقل في تشرين الثاني 2012.

78- بلغت الواردات الكلية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمل المصفاة، 15 مليون ل.س. لتتراجع، إلى حدٍّ كبيرٍ، بعد ذلك.

عجز مجلس المحافظة عن إقناع أيٍّ من المستولين على الآبار بتخصيص جزءٍ من إنتاجها لمصفاته، ليتمكن من توزيع منتجاتها على مئات المدارس أوّل موسم البرد، أو على محطات تصفية المياه في المحافظة[79]. بل عجز عن الحصول على النفط بسعرٍ مخفضٍ من شخصٍ يستولي بمفرده على بئرٍ لا يبعد عن المصفاة أكثر من 200 متر[80].

احترقت المصفاة بخطأٍ فنيٍّ بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية عليها، صيف عام 2014، بوقتٍ قصير، ضمن ما استولى عليه من المصافي الأخرى التي دُمّر معظمها بفعل الهجمات الجوّية لطائرات التحالف.

آبار المجلس القرويّ في الجِرذي

نجح المجلس القرويّ[81] لبلدة الجرذي 80- كم شرق دير الزور- في السيطرة على ثلاثة آبار[82] متجاورةٍ، بعد طرد المجموعات المستولية عليها، بمساعدة كتائب من الجيش الحرّ ووجهاء من البلدة. كان ذلك في نهاية عام 2013. لكن المشكلات التي أثارها ملاك الأرض التي تقع فيها هذه الآبار لم تسوَّ بشكلٍ كاملٍ إلا بعد شهرين من التنازع مع المجلس، انتهت بحصولهم على حصّةٍ من الواردات، ودون أن يتوقفوا عن إثارة المتاعب للمجلس بين حينٍ وآخر. وكذلك كانت حال بعض كتائب الجيش الحرّ التي شكّلت، بتنسيقٍ مع المجلس القرويّ، مجلساً عسكرياً خاصّاً بمسلحي الجرذي يتلقى حصّة الكتائب ويوزّعها بينها.

البنية الإدارية ونظام التوزيع

رغم المدّة القصيرة لسيطرة المجلس الفعلية على الآبار[83] – 4 أشهر فقط – بدت النتائج مشجعةً إلى حدٍّ كبير. إذ أكمل المجلس تأسيس ما يلزم من المكاتب واللجان بما يلائم نظام تقسيم الواردات المعتمد؛ فشكّلت لجنةٌ خاصّةٌ تتولى توزيع نسبة 30% المحدّدة لمساعدة ثوّار المدن والبلدات السورية خارج المحافظة[84]، ولجنةٌ فنيةٌ يرئسها مهندسٌ لتشغيل وصيانة الآبار، إضافةً إلى المجلس العسكريّ الذي يوزّع نسبة 30% المخصّصة لكتائب الجرذي. فيما نالت مكاتب الخدمات والصحة والتعليم والزراعة، المتفرّعة عن المجلس القرويّ، نسبة 10% الخاصّة بالإنفاق العام داخل البلدة. أما السكان، الذين يبلغ تعدادهم 18 ألف نسمة، فحصلوا على نسبة 25% من الواردات[85]. ونال ملاك الأرض التي تقع الآبار ضمنها نسبة 5%.

مشاريع نفذها المجلس

كانت هذه التجربة من التجارب المعدودة التي سُخّرت فيها الواردات للنفع العام؛ فقد نفذ المجلس جملة مشاريع ملموسة كان أهمّها تركيب مضخّاتٍ كهربائيةٍ لريّ الأراضي الزراعية، وصيانة الفرن الآليّ وتشغيله وتأمين الخبز بسعرٍ مدعوم[86]، وتشغيل المدارس ودفع رواتب للمعلمين فيها، وتشغيل المركز الصحيّ ودفع رواتب العاملين فيه، إضافةً إلى إنفاق المجلس على الأعمال البلدية والنظافة العامة ومياه الشرب والكهرباء.

79- قدّم مجلس المحافظة الوقود اللازم لعمل محطّات تصفية المياه بسعرٍ مخفضٍ بنسبة 25%، عن أسعار السوق.

80- استولى أسد، وهو رجلٌ من إحدى القرى القريبة، على أحد الآبار القليلة المنتجة في حقل الورد. ورفض أن يتخلى عن جزءٍ من إنتاج «بئره» للمصفاة. بل إنه قاد مجموعةً عشائريةً للمطالبة بحصّةٍ من النفط المتجمّع في خزّانات الحقل.

81- تأسّس المجلس القرويّ في كانون الثاني 2013. ويطابق في عمله عمل المجالس المحلية، وإن اتخذ اسماً مختلفاً.

82- تراوح إنتاج هذه الآبار بين 1000 إلى 2000 برميلٍ في يوم العمل.

83- انتهت بسيطرة تنظيم الدولة على المحافظة.

84- في مرّاتٍ عديدةٍ تسلم مندوبون عسكريون وإغاثيون من ريف دمشق وحمص وحماة مبالغ تجاوز مجموعها 70 مليون ل.س.

85- في المرّة الأولى لتوزيع حصّة السكان تلقى كلّ فردٍ في الجرذي مبلغ 4 آلاف ل.س، وألف ليرةٍ في المرّة الثانية.

86- وزّع الخبز في الجرذي بسعر 60 ل.س للربطة (16 رغيفاً)، في حين تجاوز ثمنها 100 ل.س في مناطق أخرى.

تنظيم الدولة ونفط دير الزور

ديوان الركاز

الركاز مصطلحٌ فقهيٌّ إسلاميٌّ يقصد به الثروات المدفونة في باطن الأرض. ونظراً لطبيعة العمل النفطيّ، وما يتطلبه من معطياتٍ تتخطّى التحديد والتقسيم الإداريّ لما يسمّيه التنظيم «الولايات»؛ يشرف ديوان الركاز على عمل المنشآت النفطية في أربع «ولاياتٍ» هي، وفق تسميات التنظيم: الخير (تضمّ الجزء الأكبر من دير الزور)؛ الفرات (أجزاء من سورية والعراق)؛ البركة (الحسكة)؛ الرقة. ويتبع ديوان الركاز لهيئةٍ أعلى، تشرف بدورها على ديوانٍ آخر للركاز يعمل في مواقع النفط في العراق.

تشغّل منشآت النفط في «ولاية الخير» إدارةٌ خاصّةٌ، تتركز معظم مكاتبها في الموقع الرئيسيّ لحقل العمر. ويمكن تقسيم المكاتب والإدارات التي تتفرّع عنها وفق الواقع الحاليّ (نهاية الشهر 5 من العام 2015) إلى ما يلي:

1- **إدارة الإنتاج**: وهي المسؤولة عن إدارة العمليات الإنتاجية في المواقع المختلفة وفق ما يلي:

أ- الموقع الرئيسيّ لحقل العمر والآبار القريبة والمتصلة بمحطته الرئيسية.
ب- مجموعة الآبار الواقعة بين نهر الخابور وحدود حقل التنك (المتصلة بمحطاتٍ والمنفردة)، وآبار محطة العزبة - غرب الخابور- التابعة سابقاً لحقل العمر.
ت- الموقع الرئيسيّ لحقل التنك والآبار القريبة والمتصلة بمحطته الرئيسية.
ث- مجموعة الآبار (المتصلة بمحطّاتٍ والمنفردة) التابعة سابقاً لحقل التنك.
ج- مجموعة الآبار التابعة سابقاً لمحطّة العشارة.
ح- معمل غاز كونوكو والآبار القريبة منه في حقل الجفرة، وحقل العطالة والحقول الصغيرة الأخرى التابعة سابقاً لشركة دير الزور للنفط.
خ- الآبار التابعة سابقاً لمشروع حقل «ديرو».
د- بئرا الرشيد في منطقة الكسرة بالريف الغربيّ لدير الزور.
ذ- مجموعات الآبار التابعة لمحطة الخرّاطة.
ر- حقل التيّم.
ز- الآبار التابعة سابقاً لحقل الورد.

ويضاف إليها قسم إنتاج الغاز. وهو المسؤول عن معمل غاز كونوكو (إلى جانب كادر إدارة المعمل من الموظفين الحكوميين)، وكذلك عن تشغيل وحدة فصل الغاز المرافقة للنفط في المواقع والمحطّات التي يتمكن الجهاز النفطيّ من تشغيلها .

2- **قسم الصيانة**: وهو شديد الأهمية في أعمال النفط بشكلٍ عامٍّ. وتتضاعف أهميته في جهاز تنظيم الدولة النفطيّ بسبب ظروف العمل المعقدة والمعزولة عن العالم الطبيعيّ لشركات النفط.

تتركز ورشات الصيانة الرئيسية، التي تقوم بالأعمال الأساسية والكبيرة، في الموقع الرئيسيّ لحقل العمر. ومنه تنطلق في أعمالها اليومية بحسب البرنامج المحدّد والمعطيات المتغيرة، وفي حالات الأعطال التي تعجز فيها الورش الفرعية الصغيرة لكلّ موقعٍ نفطيٍّ.

ويتألف قسم الصيانة، بدوره، بحسب نوع الأعمال، من الأقسام التالية: صيانة الآبار؛ صيانة الأنابيب والخزانات؛ الصيانة الميكانيكية؛ الصيانة الكهربائية؛ صيانة الأجهزة الدقيقة والمضخات الصغيرة؛ صيانة الآليات.

3- **الإدارة المالية أو الجباية**: المسؤولة عن الواردات المالية من بيع النفط، وعن نفقات التشغيل والصيانة وأجور العمال والموظفين.

وتتفرّع عنها دوائر الجباية الموزّعة على أساسٍ جغرافيٍّ، والتي تدير شبكةً من المحاسبين في كلّ موقع لبيع النفط، إضافةً إلى العمال المتخصّصين بتحديد حجم الصهاريج، أو ما يعرف بـ«المكيّلين»، الذين يعملون في الآبار المنفردة، وكذلك محرّري الإيصالات والبطاقات المرتبطة بعملية بيع النفط.

4- **قسم الآليات**: هو القسم المعنيّ بتشغيل الآليات الخفيفة والثقيلة بين مواقع العمل المختلفة.

5- **قسم الأعمال المدنية**: هو القسم المسؤول عن أعمال الحفر والبيتون وغيرها من أعمال الإنشاءات المختلفة.

6- **قسم الحراسات**: وهو المسؤول عن توزيع طواقم الحراسة في مختلف المنشآت والمواقع النفطية. وتضاف إلى الأقسام السابقة وحدة إطفاء الحرائق.

الكادر البشريّ:

يجب التمييز بين أربعة أنواعٍ من العاملين في جهاز «الدولة الإسلامية» للنفط في «ولاية الخير»:

1- **المهاجرون**: يحرص تنظيم الدولة على تعيين المهاجرين في المناصب القيادية والحسّاسة، دون اهتمامٍ كبيرٍ

مقاتلون من «داعش» في معمل «كونيكو» للغاز

بالخبرات الفنية لهم. وباستثناء أبو الوليد المصريّ، المدير السابق لقسم الصيانة في «ولاية الخير»[87]، لم تظهر كفاءاتٌ علميةٌ أو مهاراتٌ لافتةٌ من بين المهاجرين، رغم تقديمهم لأنفسهم على أنهم مهندسون. إلا أن الحقيقة أن معظمهم (إن لم يكن جميعهم) لم يتلقوا أيّ تعليم جامعيٍّ في مجال النفط. وكلّ المعارف المهنية لديهم -إن وجدت- متحصّلةٌ عن عملٍ سابقٍ في إحدى شركات النفط.

فأبو العباس السودانيّ، رئيس قسم الصيانة، على سبيل المثال، فنيٌّ سابقٌ في شركة نفط. وكذلك الحال بالنسبة إلى رئيس الإدارة أبو عبد الرحمن الجزراوي (سعوديّ) الذي يشكك الكثيرون في أنه مهندس نفط.

2- **السوريون المبايعون:** لم يظهر في صفوف المبايعين لتنظيم الدولة، حتى وقتٍ قريب، أيّ مهندس. وكذلك الحال تقريباً بالنسبة إلى الفنيين المهرة، عدا قلةٍ منهم (أقلّ من عشرة أشخاص) ممن بايع التنظيم. فيما يتركّز العدد الأكبر من السوريين المبايعين في العمال العاديين ذوي الخبرات المحدودة في أعمال النفط.

3- **السوريون المتعاقدون:** هم الكتلة الأشدّ أهميةً في كادر تنظيم الدولة النفطيّ. وعليهم تقع الأعباء الكبرى في تشغيل وصيانة المنشآت النفطية المختلفة. يبلغ عدد المهندسين المتعاقدين 40 مهندساً، بحسب تقديراتٍ دقيقة. يتقاضى كلٌّ منهم أجراً شهرياً يتراوح بين 200 - 300 ألف ل. س. فيما لا يتجاوز عدد الفنيين المتعاقدين 80 شخصاً. يتقاضى الواحد منهم 120 - 200 ألف ل. س. ويزداد عدد العمال[88] كلما توسّع التنظيم في أعماله النفطية. ولا يقلّ العدد الحالي للعاملين غير المختصّين، بين عمالٍ عاديين ومحاسبين وحرّاس وغيرهم، عن 700 عامل. يتقاضى كلٌّ منهم 75 - 100 ألف ل. س.

4- **الموظفون الحكوميون:** ما يزال العشرات من موظفي شركة الفرات للنفط في حقل العمر، من مهندسين وفنيين، على رأس عملهم، دون أن يتعاقدوا مع التنظيم، مكتفين برواتبهم من وزارة النفط. إضافةً إلى مكافآتٍ متقطّعةٍ يدفعها التنظيم بين حينٍ وآخر لهم، لا تزيد، في أفضل الأحوال، عن 10 آلاف ل. س. وكذلك الحال، وبدرجةٍ أكبر، بالنسبة إلى موظفي معمل غاز كونوكو.

وبالإضافة إلى اعتماد التنظيم على الخبرات العالية للصنفين الأخيرين من الكوادر المحلية، كما هي حاله في كثيرٍ من القطاعات الخدمية وسواها؛ فإنه يحاول دوماً دفع قياديّيه من المهاجرين إلى استنساخ خبرات مرؤوسيهم هؤلاء، الذين لا يضمن ولاءهم واستمرارهم في العمل معه.

أهم الأعمال التي حققها جهاز تنظيم الدولة النفطيّ:

نجح التنظيم في تغيير مناخ وطرائق العمل البدائية التي سادت في عهد القوى التي سيطرت قبله على منشآت النفط بدير الزور. ويمكن تحديد نوعين رئيسيين من الأعمال التي حققها التنظيم في قطاع النفط؛ يتعلق الأوّل بالجانب الفنيّ والثاني بالجانب الإداريّ والماليّ.

1- الأعمال الفنية:

أ- صيانة وتشغيل محطة معالجة النفط (CPF Central Production Facility) في كلٍّ من موقع حقل العمر وحقل التنك الرئيسيّين.

ب- صيانة وتشغيل المحطّات الثانوية (Sub-Stations) التالية: الغلبان؛ الشاهل؛ الطيانة؛ العشارة؛ العزبة. ويواصل الفنيون عملهم في هذا الاتجاه. ويُتوقع تشغيل محطّاتٍ ثانويةٍ جديدةٍ في الأشهر القليلة القادمة.

ت- ربط أكثر من 50% من الآبار المنفردة[89]، التي عُزلت في السنوات السابقة عن المحطّات الثانوية بفعل أعمال التخريب المرافقة للاستخراج العشوائيّ للنفط.

ث- إعادة استخدام تقنيات الحقن المائيّ (Water Injection) في المحطتين الرئيسيتين لحقلي العمر والتنك، مع ما يلزم ذلك من أعمالٍ مرافقة، مثل صيانة آبار الحقن (Injector Wells) وتشغيل المضخات وصيانة الأنابيب والمحطات.

ج- تشغيل وحدات الغاز والضواغط (Gas Compressors)، ووحدات فصل الغاز المرافق للنفط الخام واستثماره (Separators) في كلٍّ من محطتي التنك والعمر الرئيسيتين.

ح- مدّ خطّ توترٍ عالٍ (H.V Overhead line)، بطول 11 كم، بين موقع حقل التنك الرئيسيّ ومحطة الغلبان.

خ- صيانة خطوط أنابيب النفط والغاز (Pipelines) بين حقلي التنك والعمر. والتي يتجاوز طولها 30 كم، بقطر 16 إنشاً لأنابيب النفط، و8 إنشات للغاز.

د- تشغيل عشرات الآبار الخارجة عن الخدمة.

ذ- استعمال طريقة القمع المقلوب لإطفاء حرائق الآبار[90].

ر- زيادة المتوسط اليوميّ لإنتاج الغاز المنزليّ إلى 5000 أسطوانةٍ في محطة التعبئة.

ز- تحسين مواصفات النفط المنتج بشكلٍ عامٍّ. وذلك بإخضاع النفط المستخرج من الآبار للمعالجة في المحطات المشغلة.

2- الأعمال الإدارية والمالية:

أ- رغم كلّ الثغرات في نشاط جهازه النفطيّ، نجح التنظيم في خلق بيئة عملٍ منظّمةٍ إلى حدٍّ كبير. فأسّس إداراتٍ

87- لا صحّة للشائعات التي تحدثت عن هروب أبو الوليد المصري (65 سنة). إلا أنه دخل في شجارٍ مع أمير الركاز أبو سيّاف، الذي قُتل مؤخراً، قبل أن يتطوّر الأمر إلى شكوى رفعها أبو الوليد في الموصل، اتهم فيها أبو سيّاف بالسرقة. ولكن، في النتيجة، عُزل المصريّ من منصبه ثم نُقل إلى العراق.

88- عند البدء بصيانة وتشغيل حقل التنك بلغ عدد المتقدّمين بطلبات توظيفٍ أكثر من 500 شخص.

89- يقع بعض هذه الآبار على مسافة عشرات الكيلومترات من المحطات.

90- تكنولوجيا معروفةٌ في أعمال النفط، نجح التنظيم في استخدامها اعتماداً على الأجسام الفراغية المتوافرة أو بتصنيعها لهذه الغاية.

وأقساماً تشبه، إلى درجةٍ كبيرةٍ، الإدارات المعمول بها في شركات النفط.

ب- نظّم عمليات البيع. وألغى التعامل بالليرة السورية وحصر البيع بالدولار الأمريكيّ. وقلّص التباين الشديد السابق في الأسعار بين موقع نفطيٍّ وآخر.

ت- حرصَ على استقطاب الخبرات والكفاءات المحلية من موظفي شركات النفط.

ث- رغم بعض المظاهر الجزئية لفساد المحاسبين على الآبار المنفردة والبعيدة عن مراكزه النفطية، نجح التنظيم في تقليص مظاهر الهدر على الآبار إلى حدٍّ كبيرٍ[91].

العوائق والتهديدات في عمل الجهاز النفطيّ للتنظيم

1- مشكلات الصيانة وقطع الغيار: حتى الآن، تغلب الفنيون على مشكلات الصيانة باستعمال قطع الغيار التي كانت مخزّنةً في مستودعات شركة الفرات للنفط. وهي مستودعاتٌ ضخمةٌ جدّاً، وخاصّةً بعد أن أضيفت إليها مستودعات الشركات الأخرى والشركات الخاصّة، فصار المجموع كافياً حالياً لتشغيل مزيدٍ من المحطّات وصيانة الأنابيب والمضخّات والتجهيزات والعدد المختلفة. إلا أن هذه المستودعات ستنفد في النهاية، وخلال ستة أشهر على الأرجح، بحسب ما يقدّر فنيون عاملون الآن في قطاع النفط.

وهو تقديرٌ يدركه مسؤولو التنظيم النفطيون. ولذلك بدأت ورشاتٌ مختصّةٌ، ومنذ أربعة أشهر، بإعادة تأهيل بعض قطع الغيار المستعملة سابقاً، والتي لا يُعاد استعمالها عادةً في أعمال النفط[92]، إلا أن الحاجة المتوقعة إليها اقتضت ذلك.

2- استحالة تصدير النفط والبيع خارج حدود ما يسمّيه التنظيم «الدولة الإسلامية»، إلا في حالات التهريب التي تضاءلت مع تشدّد الدول الإقليمية. بل ظهرت، في أجزاء من العراق، ظاهرة تهريبٍ عكسيةٌ للنفط من إقليم كردستان[93]، وبيعه بأسعارٍ أقلّ من التي يطلبها التنظيم.

3- هجمات طائرات التحالف: حتى الآن، وبالمعدّل الحاليّ، لا تشكّل هذه الغارات تهديداً جوهرياً لقطاع النفط في «ولاية الخير». فقد نجح التنظيم، إلى حدٍّ بعيدٍ، في التعامل مع هذه الهجمات من خلال ما يلي:

أ- إبعاد مواقع البيع عن المنشآت الرئيسية إلى مسافاتٍ قد تزيد عن 5 كيلومتر، عبر أنابيب مدفونةٍ في باطن الأرض[94]، تتفرّع في نهايتها إلى أكثر من 24 منهلاً من الموقع الرئيسيّ لبيع النفط في حقل العمر، و12 منهلاً من الموقع الرئيسيّ لبيع النفط في حقل التنك. وكذلك الحال في بقية المواقع، وفق كميات النفط المباعة في كلٍّ منها. ليكون التأثير الأقصى المحتمل لأية غارةٍ هو توقف البيع لمدّةٍ وجيزةٍ، تنجح خلالها وحدة الإطفاء في إخماد الحرائق[95]، ثم تبدأ ورشات الصيانة عملها، ليكون الموقع جاهزاً خلال وقتٍ قياسيٍّ[96].

ب- تخلى التنظيم عن فكرة تكرير النفط وتشغيل مصافٍ كبيرةٍ، تاركاً ذلك للأهالي عبر مئات الحرّاقات الصغيرة المتوزّعة في مساحاتٍ جغرافيةٍ شاسعةٍ، بعد أن دمّرت طائرات التحالف المصافي التي استولى عليها من القوى والجهات التي عملت في مجال النفط قبل سيطرة التنظيم على المحافظة.

وتجب الإشارة هنا إلى أن الخسائر البشرية، في كلّ مرّةٍ تهاجم فيها طائرات التحالف مواقع ومنشآت النفط، تركّز معظمها في صفوف المدنيين، سواء أكانوا من العاملين على الآبار أو مناهل البيع، أم من التجار وسائقي السيارات وغيرهم ممن يصادف وجودهم في المواقع المستهدفة[97].

4- تسلّط عناصر التنظيم، ولا سيما المهاجرين منهم، على الخبراء الفعليين من المتعاقدين أو الموظفين الحكوميين. ولا يؤدّي هذا إلى آثارٍ شخصيةٍ من الامتعاض والحنق فقط، بل يتجاوزه إلى أخطاءٍ عمليةٍ كثيرةٍ، حين يصرّ القياديّ المهاجر وقليل الخبرة على تنفيذ قرارٍ يرى الخبراء المحليون أنه خاطئ.

5- التراجع الطبيعيّ في إنتاجيات الآبار، نتيجة انخفاض الضغوطات الطبقية بسبب الاستجرار المتواصل، انتهاءً بنفاد المخزون القابل للاستثمار.

الإنتاج والموارد المالية للتنظيم

يصعب تحديد رقم دقيق لإنتاج تنظيم الدولة من النفط في «ولاية الخير»، للأسباب التالية:

1- التكتم الشديد على أرقام الإنتاج الكلية، وحصر معرفتها بالمسؤولين المهمين عن جهاز التنظيم النفطيّ.

2- تذبذب الإنتاج بين يومٍ وآخر، وأسبوعٍ وآخر، بحسب ظروف العمل.

3- هجمات طائرات التحالف، التي فرضت توقفاتٍ وانقطاعاتٍ مؤقتةً للإنتاج في المواقع المستهدفة.

ولذلك اعتمدنا في الحساب على شهاداتٍ تتراوح الثقة بها بين الدرجة المنخفضة، وهي الشهادات التي أخذها الباحثون من عمال نفطٍ وسائقي صهاريج عملوا خلال الأشهر السابقة في آبار وحقول نفط دير الزور، ودرجةٍ أشدّ موثوقيةً لمهندسين وفنيين عملوا خلال الأشهر السابقة في آبار وحقول النفط المقصودة.

وسنعتمد في هذا الإحصاء التقديريّ التابعية السابقة لآبار ومحطّات وحقول النفط في محافظة دير الزور في أغلب الحالات، إلا في منشأتين نفطيتين تتبعان للشركة السورية للنفط، وجدنا أنه من الأفضل نسبتهما إلى حقول وآبار شركة الفرات للنفط، نظراً لتداخل

91- الهدر الناجم عن التساهل مع التجار في كميات النفط المباع.

92- بسبب مخاطر الإشعاع المحتملة (NORM)، ولاعتباراتٍ فنيةٍ أخرى.

93- بحسب ما ذكر مصدرٌ مطلعٌ من جهاز التنظيم النفطيّ.

94- يبذل قسم الأعمال المدنية جهوداً كبيرةً لتحصين الأنابيب النفطية بما يلزم لتصمد أمام ضربات طائرات التحالف

95- لا تزيد كميات النفط المهدورة في كلّ هجمةٍ عن مئة برميلٍ من الكمية المتجمّعة في أنبوب المنهل الواحد.

96- في مرّاتٍ كثيرةٍ، نجحت وحدات الإطفاء، ثم ورشات الصيانة والأعمال المدنية، في إعادة الموقع إلى العمل خلال أقلّ من 24 ساعة.

97- لا تتجاوز نسبة عناصر التنظيم 10% من عدد العاملين في كلّ موقعٍ نفطيٍّ استهدفته طائرات التحالف.

موقعهما مع «البلوك» المحدّد لشركة الفرات. وكذلك الحال بالنسبة إلى المنشأة التابعة لشركة البوكمال، التي باشرت عملها قبل عام واحدٍ من اندلاع الثورة. وهي منشأةٌ صغيرةٌ وغير مؤثرةٍ في نتائج الإحصاء.

الحقول والمنشآت التابعة لشركة الفرات للنفط:

1- **حقل العمر**: يبلغ الإنتاج الوسطيّ اليوميّ لمحطة حقل العمر الرئيسية 12 ألف برميل يومياً. تضاف إليها، وبشكل متقطّع، ألف برميل أخرى لنفط الآبار الواقعة جنوب مدينة القائم العراقية، تحملها الصهاريج ليتمّ خلطها مع نفط العمر قبل المعالجة في المحطة الرئيسية. ولن تحسب هذه الكمية في المجموع النهائيّ الوسطيّ.

يبلغ متوسط مجموع إنتاج الآبار والمحطّات الأخرى التابعة للعمر، والتي تتركّز، بمعظمها، في المناطق القريبة من نهر الخابور، 5 آلاف برميل. يضاف إليها إنتاج الآبار التابعة لمحطة العزبة بمجموعٍ متوسّطٍ يصل إلى 2000 برميل يومياً.

2- **حقل التنك**: يبلغ الإنتاج اليوميّ المتوسّط لمحطة حقل التنك -بعد صيانتها وإعادة تشغيلها وربط مجموعة من الآبار القريبة والبعيدة بها- 10 آلاف برميل. فيما تتوزّع باقي انتاجيات الآبار على الشكل التالي:

- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة البرغوث: 1500 برميل.
- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة أبو حردان: 4000 برميل.
- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة السرهيد: 1000 برميل.
- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة الطيانة: 1200 برميل.
- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة جنوب العشارة: 3000 برميل.
- مجموعة الآبار القريبة والتابعة سابقاً لمحطة اليونس: 500 برميل.
- مجموعة آبارٍ أخرى متفرّقة: 1500 برميل.

3- **حقل الورد النفطيّ**: قبل الثورة، تراجع إنتاج الآبار التابعة لهذا الحقل إلى حدودٍ دنيا[98]. وتنبع أهميته من كونه محطّة تجميع لأنبوبي التصدير القادمين من حقلي العمر والتنك، ثم الضخ الى المحطة الثانية T2. ولكن تمكن نسبة الآبار التابعة سابقاً للشركة السورية للنفط في بادية البوكمال إلى الورد، نظراً لقربها الجغرافيّ منه، لنحصل على متوسط إنتاجٍ بحدود 1500 برميلٍ يومياً.

4- **حقل التيم**: ويبلغ المعدل الوسطيّ اليوميّ لإنتاجه برميل. وتمكن إضافة إنتاج آبار الشولا إليه، نظراً للقرب الجغرافيّ. ويبلغ الإنتاج اليوميّ الوسطيّ لهذه الآبار 200 برميل. 800

الحقول والمنشآت التابعة لشركة دير الزور للنفط:

يبلغ المعدّل الوسطيّ لإنتاج الآبار التابعة، سابقاً، لشركة دير الزور في حقول الجفرة والعطالة والقهار، مضافاً إليها إنتاج الحاشية النفطية لمعمل الغاز، 8 آلاف برميل يومياً، يضاف إليها 2000 برميل من المتكاثفات الغازية (Gas Condensate) المعروفة بالبنزين الأحمر، والناتجة عن معالجة الغاز في معمل كونوكو القريب من حقل الجفرة.

الحقول والمنشآت التابعة للشركة السورية للنفط:

1- مجموعة الآبار التابعة، سابقاً، لمشروع حقل ديرو: ويبلغ المعدّل اليوميّ الوسطيّ لإنتاجها 1000 برميل، يضاف إليها بئرا شركة الرشيد في منطقة الكسرة بمعدل إنتاج 400 برميل يومياً.

2- مجموعة آبار حقل أو محطّة الخرّاطة: يبلغ المعدّل الوسطيّ لإنتاجها اليوميّ 1000 برميل.

الموارد المالية:

يتراوح سعر البرميل الواحد بين 20 دولاراً للنفط الأقلّ جودةً، أو غير الخاضع للمعالجة في محطات المعالجة الرئيسية، و45 دولاراً لنفط هذه المحطات في حقلي التنك والعمر. فيما لا يقلّ سعر برميل المتكاثفات الغازية، أو البنزين الأحمر، عن 50 دولاراً. وتضاف إلى واردات النفط واردات محطة تعبئة الغاز، التي يبلغ إنتاجها اليوميّ الوسطيّ 5 آلاف أسطوانة.

ويبيّن الجدول التالي إنتاجيات المواقع النفطية، وأسعار البيع، وإجماليّ الواردات، من كلٍّ من هذه المواقع:

الموقع المنتج	الكمية اليومية (برميل)	سعر البرميل ($)	الوارد اليوميّ ($)
محطة حقل العمر الرئيسية	12,000	45	540,000
مجموعات الآبار التابعة سابقا للعمر	7,000	30	210,000
محطة حقل التنك	10,000	45	450,000
مجموعات الآبار التابعة سابقا للتنك	12,700	30	381,000
حقل الورد	1,500	30	45,000
حقل التيم	1,000	25	25,000
الآبار التابعة سابقا لشركة دير الزور.	8,000	30	240,000
الآبار التابعة سابقا للشركة السورية للنفط	2,000	20	40,000
المتكاثفات الغازية أو البنزين الأحمر	2,000	50	100,000

*المجموع الكليّ: 2,031 مليون دولارٍ أمريكيّ. تضاف إليها واردات الغاز، وهي في حدود 10 آلاف دولارٍ يومياً.

العلاقة النفطيّة مع نظام الأسد

هناك جانبان يمكن الحديث فيهما عن العلاقة الغامضة والمتناقضة بين تنظيم الدولة ونظام بشار الأسد في مجالات النفط والغاز؛ الأوّل هو استمرار التنظيم بتصدير الغاز إلى المواقع الخاضعة لسيطرة النظام، بأعلى درجةٍ متاحة، وتوفير أفضل الشروط الممكنة لعمل معمل الغاز، وفق مبدأ (الغاز مقابل الكهرباء) الذي تناولناه سابقاً، ورغم تغيّراتٍ هامّة طرأت منذ شهر نيسان 2015، إذ قلص النظام استطاعات التيار المارّ إلى شبكة دير الزور،

98- 200 برميلٍ يومياً.

بالتزامن مع توسيع أهدافه العسكرية لتشمل محطة تحويل رئيسية[99]، قبل أن يقطع التيار نهائياً عن المحافظة. حدث هذا دون أن يوقف تنظيم الدولة تصدير الغاز أو يقلّص كمياته كردّ فعل طبيعيٍّ على سلوك النظام، مما يعمّق الشكوك حول منافع أخرى - غير الكهرباء- يتبادلها الطرفان.

قد يكون الافتراض بأن قطع التيار الكهربائيّ عن المحافظة هو حالةٌ مؤقتةٌ، نجمت عن مشكلاتٍ فنيةٍ أو عجزٍ تعاني منه محطّات توليد الكهرباء الواقعة تحت سيطرة النظام، افتراضاً معقولاً، لولا ما توحي به سلسلة الأعمال الكهربائية التي أنجزها التنظيم[100] في الأسابيع الأخيرة، والتي تدلّ على تكيّفٍ فنّيٍّ دائم مع قطع الكهرباء. إن كلّ ما سبق هو تحليلٌ من غير ما يكفي من المعطيات والدلائل. وفي محاولةٍ لتجنّب التحليل المحض يجب الانتقال إلى الجانب الثاني من الشراكة، أو تبادل المنافع المحتمل بين التنظيم والنظام، وهو النفط. ولا بدّ، في مقدّمة هذا الانتقال، من شرح العلاقة بين كلٍّ من معمل كونوكو للغاز والموقع الرئيسيّ لحقل العمر.

تزوّد محطة توليد الكهرباء، الواقعة داخل سور الموقع الرئيسيّ لحقل العمر، معمل كونوكو بالطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل وحداته الإنتاجية المختلفة. ويقوم المعمل، بدوره، بتزويد محطّة توليد العمر للكهرباء بالغاز اللازم لتشغيلها. وهكذا، لا تستغني أيٌّ من المنشأتين عن الأخرى. هذا ما كان معمولاً به حتى وقتٍ قريب، قبل أن ينجح تنظيم الدولة في فصل الغاز المرافق للنفط المعالج في محطّته الرئيسية، بتشغيل وحدة إنتاج أو معمل غاز حقل العمر. مما يغني محطة توليد الكهرباء عن الغاز المنتج في كونوكو، ويخفف من، أو يلغي، اعتماد التنظيم على المعمل الذي لم تعد المناطق الخاضعة لسيطرته تستفيد من كهرباء النظام المتولدة بغازه[101]، وخاصّةً مع نجاح التنظيم في تشغيل التوربينات الثلاثة -ثم الرابعة مؤخراً- لمحطة التوليد، والتي تفيض استطاعاتها المنتجة كثيراً[102] عن الاستهلاك اللازم لتشغيل منشآت النفط في كونوكو والعمر.

إن أيّ عملٍ تقوم به شركة الفرات، ممثلةً بكادرها الحقليّ والرسميّ[103]، والذي يتحرّك فقط بأوامر وتوجيهاتٍ من وزارة نفط النظام حين يتعلق الأمر برفع كشوفاتٍ تقديريةٍ واقتراح أعمال صيانةٍ كبيرةٍ -نسبياً في الواقع الحاليّ- ولا يخدم الجزئيات الدقيقة المشروحة في مشهد العلاقة السابق بين حقل العمر التابع للشركة (التي تتبع بدورها للمؤسسة السورية للنفط) ومعمل الغاز التابع للشركة السورية للغاز (تتبع بدورها للمؤسسة السورية للغاز)؛ هو عملٌ يصبّ في صالح تنظيم الدولة فقط، نظراً لأن الغاز هو الاستفادة الوحيدة المتبقية لنظام الأسد من ثروات دير الزور الباطنية. فأية مقاولةٍ أو مشروع صيانةٍ لعملٍ نفطيٍّ أو غازيٍّ غير متعلقٍ بمعمل الغاز هو خدمةٌ مجانيةٌ يقدّمها النظام لعدوّه تنظيم الدولة الذي يتصارع معه على جبهاتٍ قريبةٍ، كما في مطار دير الزور وداخل مدينتها، وأخرى بعيدةٍ. لقد قامت شركة الفرات للنفط، وعبر تكليفها لشركة أنيسكو الخاصّة (ENESCO) لخدمات النفط المتعاقدة معها، بأعمالٍ متعدّدةٍ كان المستفيد الوحيد فيها هو تنظيم الدولة. بل، ومع تطوّر الأحداث وتجاوزها لنظام بشار الأسد ممثلاً بوزارة نفطه، تخلت أنيسكو، في مرّاتٍ كثيرةٍ، عن الشكليات وعملت مباشرةً مع التنظيم.

قبل الثورة كانت أنيسكو واحدةً من شركاتٍ خاصّةٍ لخدمات النفط تعاقدت مع الشركات الحكومية (المشتركة مع الشركات الأجنبية، على وجه الدقة). ومن هذه الشركات الخاصّة شركة كنامة، التي تعرّضت مستودعاتها، في موقع 10 كيلو شمال دير الزور، للنهب صيف عام 2012، وشركة سورين، التي نجحت في إنقاذ آلياتها بإخراجها إلى مناطق تحت سيطرة النظام، وشركة أساس، التي أثارت الشبهات حولها نتيجة التزام موظفيها الشكليّ لأشهر عدّةٍ بالدوام في موقع حقل العمر الرئيسيّ، تحت سيطرة التنظيم، قبل أن تتفكك ويذوب عمالها وموظفوها في جهاز تنظيم الدولة الناشئ، وبعد أن تملّصت إدارة الشركة من العمل مع التنظيم وتنفيذ أعمالٍ فنيةٍ له.

لكن شركة أنيسكو وحدها استأنفت أعمالها بشكلٍ شبه طبيعيٍّ، وتكيّفت مع ظروف ومعطيات العمل الجديدة بسرعةٍ، لتعاود ورشاتها الفنية التنقل من مشاريع لتنظيم الدولة في «ولاية الخير» إلى مشاريع لنظام بشار الأسد في بادية حمص وتحت سيطرته. تختصّ أنيسكو بصيانة الآبار النفطية والغازية وتشغيلها، إضافةً إلى قدرتها على تنفيذ أعمالٍ فنيةٍ أخرى. تعدّ خدمات الآبار، بأنواعها المختلفة، عملاً معقداً يتطلب تقنياتٍ ومعدّاتٍ متطوّرة، لا يمكن لجهاز تنظيم الدولة أن يقوم به بمفرده، على الأقلّ في الظروف الحالية، خلال العام الماضي من سيطرته على المحافظة. تمتلك أنيسكو الخبرة الفنية والتجهيزات والمعدّات اللازمة، التي تأتي في مقدّمتها العربات الثلاث لصيانة الآبار (Well Maintenance Trucks)، وهي عرباتٌ شديدة الأهمية وباهظة التكلفة، إضافةً إلى مستودع خاصٍّ بها في موقع حقل العمر الرئيسيّ. وقد سخّرتها جميعها لصالح تنظيم الدولة، في أعمالٍ ومشاريع كثيرةٍ كان أبرزها:

1- إعادة تشغيل الآبار المغلقة[104]، بفتح صمّامات الأمان الداخلية (Sub-Surface Safety Valves)، المزروعة على أعماق لا تقلّ عن 40 متراً من رأس البئر (Wellhead). فتحت أنيسكو عشرات الآبار المغلقة وشغّلتها من جديدٍ، وخاصّةً في محيط وداخل السور الرئيسيّ لحقل العمر، وفي حقل التنك. مما زاد إنتاج التنظيم آلاف البراميل يومياً.

99- دمّرت طائرات الأسد محطة تحويل الدوير، في الريف الشرقيّ لدير الزور، وأخرجتها عن الخدمة.

100- توصيل الكهرباء من محطة توليد العمر إلى نقاطٍ ومراكز جديدةٍ خارج نطاق تغطية المحطّة سابقاً.

101- تغذّي محطّات توليد الطاقة التي يشغلها النظام محافظة دير الزور بحوالي 130 ميغا واط/ سا. وتقلصت هذه التغذية، إلى حدٍّ كبيرٍ، قبل أن تنقطع نهائياً في نيسان الماضي.

102- يصل إنتاج محطة توليد الكهرباء من التوربينات الأربعة في حقل العمر إلى (80-60) ميغا واط/ سا. يلزم منها فقط أقل من 5 ميغا واط/ سا . لتشغيل معمل الغاز ومثلها لباقي المنشآت الأخرى.

103- ما زال العشرات من موظفي شركة الفرات في موقع حقل العمر على رأس عملهم، في خطوةٍ كان يُعتقد أنها شكليةٌ من جانب النظام. ويتجاوز عدد الموظفين، بالوصف ذاته، في معمل غاز كونوكو، 170 موظفاً.

104- قبل خروجها عن سيطرة النظام، قامت بعض الفرق الفنية بإغلاق الصمّامات العميقة لبعض الآبار.

2- مساعدة جهاز تنظيم الدولة النفطيّ على إعادة تطبيق تكنولوجيا حقن آبار النفط بالماء (Water Injection Technology) عبر آبار الحقن الخاصّة(Injector Wells) ، لزيادة ضغط الطبقات الخازنة للنفط (Reservoir Pressure) ورفع إنتاجية الآبار المستثمرة. وذلك في الموقعين الرئيسيين لحقل العمر وحقل التنك، وبعد صيانة أنيسكو لمحطّتي ضخّ المياه في كلٍّ من مدينتي الشحيل وأبو حمام التابعتين للحقلين المذكورين على التوالي، وصيانة أنابيب المياه الممتدّة من هاتين المحطتين حتى موقعي الحقلين.-

3- المساعدة في تطبيق جهاز تنظيم الدولة لتكنولوجيا الحقن الغازيّ (Gas Injection Technology) في آبار الحقن الخاصّة بالغاز في بعض آبار حقل العمر. مع القيام بما يلزم من أعمال الصيانة اللازمة لأنابيب الغاز الممتدّة بين الضواغط (Compressors) في وحدة فصل الغاز (Gas Separator) ومحطة المعالجة الرئيسية (CPF) وحتى آبار الحقن (Injector Wells).

4- دخلت أنيسكو في شراكة عملٍ مع التنظيم في الأراضي العراقية، في مشروع صيانة وتشغيل أربعة آبار غاز في حقل عكاز[105] الواقع على مسافة 40 كم تقريباً جنوب مدينة القائم، ويعمل التنظيم اليوم على تمديد خط لنقل الغاز من الحقل الى محطة توليد الكهرباء في محيط المدينة. بدأ هذا المشروع قبل خمسة أشهر، وما زال العمل فيه قائماً، بحسب ما تتيحه ظروف كلٍّ من أنيسكو والتنظيم.

حتى اليوم، يعمل في أنيسكو، في «ولاية الخير»، أكثر من 60 موظفاً ما زالوا مرتبطين بشكلٍ كامل بإدارة الشركة ومكاتبها في دمشق. وبين حينٍ وآخر يأتي أحد مفوّضي الشركة في زيارةٍ سرّيةٍ للقاء مسؤولين في تنظيم الدولة.

تنتمي أنيسكو إلى مجموعة شركات النفط التي يملكها رجال الأعمال الشهير جورج حسواني، الذي ظهر اسمه في مرّاتٍ سابقةٍ كشريكٍ ووسيطٍ بين تنظيم الدولة ونظام بشار الأسد، كان بينها ما تناولته مجلة «عين المدينة» في تقريرها الخاصّ المنشور في العدد 38 عن مشروع حقل توينان للغاز في بادية الشام[106].

من الصعب التكهّن بمستقبل التعاون أو تبادل المنافع بين النظام والتنظيم، إذ ينطلق كلٌّ منهما في هذه العلاقة من حساباته الخاصّة والمتأثرة بالظروف شديدة التغيّر. لكن، في المستوى الحاليّ من الصراع، لا يبدو هذا التعاون مهدَّداً من أيٍّ من الشريكين العدوّين.

محطة الغاز في «ولاية الخير» – من إصدارات داعش

105– حقلٌ غازيٌّ كبيرٌ كان قيد الإنشاء قبل أن يسيطر التنظيم على معظم محافظة الأنبار.

106– http://www.3ayn-almadina.com/?p=4864

بـئـر الـمـزعـل
(بورتريه)

لم تُظهر عائلة المزعل، المقيمة في قرية الحريجي، 60 كم شمال شرق مدينة دير الزور، اهتماماً يذكر ببئر نفطٍ يقع ضمن الأرض المملوكة لها، في صيف عام 2012. لكن تنازع أطرافٍ أخرى على هذا البئر أيقظ شهوة التملك لديها خريف ذلك العام.

بدأت الحكاية بعبث ستة شبانٍ بالبئر بهدف بيع النفط المتسرّب من صماماته، مما أثار انتباه جبهة النصرة التي طردتهم وسارعت إلى الاستيلاء عليه. الأمر الذي أزعج بعض أقرباء المزعل في القرى القريبة، رغم تمتع معظمهم بـ«آباره الخاصّة». فاندفع سليطح، من قرية النملية، مطالباً النصرة بحصّةٍ من الواردات لكنها رفضت، فأحرق البئر نكايةً بالجبهة التي ردّت بهجوم على النملية أسفر عن مقتل أحد عناصرها، لتنسحب بعد ذلك بتأثير موقفٍ حكيم من أبو مصعب، عمّ القتيل وأحد قادة النصرة البارزين، الذي عدّ المقتول «ابناً لجبهة النصرة. وهي التي ستنتقم له في الوقت الذي تراه مناسباً». في موقفه هذا، حرص أبو مصعب على تماسك جبهة النصرة، نظراً لانتماء كثيرٍ من مقاتليها إلى عشيرة البوكامل -في مدينة الشحيل على وجه الخصوص- التي ينتمي إليها كذلك كلٌّ من القاتل والمقتول، فآثر تهدئة النزاع درءاً للفتنة.

كانت النيران ما تزال مشتعلةً في البئر حين قرّرت عائلة المزعل أن تأخذ زمام المبادرة. فخاضت أولاً مفاوضاتها الخاصّة مع سماسرة شركة الفرات للنفط، وتوصّلت معهم إلى اتفاقٍ يقضي بأن تدفع العائلة مبلغ 18 مليون ليرةٍ مقابل أن ترسل الشركة فريقاً فنياً لإخماد الحريق. لتبدأ العائلة بعد ذلك رحلتها مع البئر الذي اشتهر باسمها، كحال معظم آبار نفط دير الزور.

منذ ذلك الوقت، استقرّ إنتاج البئر على معدّل 1800 – 2000 برميل يومياً. واعتمد توزيع العائدات على الأسر المنتمية إلى العائلة على عدد أفراد كلّ أسرةٍ من الذكور والإناث. وبلغ متوسّط نصيب الفرد 4 آلاف ليرةٍ أسبوعياً (45 دولاراً وقتها). وهو مبلغٌ كبيرٌ في الحريجي التي صُنّفت، في دراسةٍ حكوميةٍ سابقة، ضمن أفقر 13 قريةً في المحافظة[107]. ورغم الحاجة رفضت بعض الأسر استلام أية أموالٍ من عائدات البئر، بتأثير الرأي الدينيّ الذي يحرّم الاستفادة الخاصّة من النفط. وفي موقفٍ مشابهٍ، رفض أبو خطّاب المزعل[108]، القائد العسكريّ لكتيبة شيخ الإسلام، ثم كتائب المرابطين، التي ينتمي إليها معظم أبناء العائلة المنخرطين في العمل المسلح، تسلّم أيّ مبلغٍ من واردات البئر، رغم حاجة الكتائب الماسّة إلى الذخيرة والسلاح في معاركها مع قوّات الأسد على جبهتي حي العمال والرصافة في مدينة دير الزور.

العائلة تسلّم بئرها

مع بداية عام 2013، وبتأثير من شبّان المزعل المنتمين إلى كتائب المرابطين/ لواء الإسلام[109]، وبعد فتوى أصدرها المكتب الشرعيّ للواء -من غوطة دمشق- بجواز الاستفادة المشروطة من أموال النفط، بعد أن كانوا يتورّعون عن ذلك؛ واستجابةً للدعوات الملحّة التي أطلقتها شخصياتٌ دينيةٌ وعسكريةٌ داخل عشيرة البوكامل، كان أبرزها أبو معاذ حسين الهجر، الناشط السلفيّ والعضو السابق في الهيئة الشرعية العليا ثم الشرعية المركزية لاحقاً، وقائد تجمع كتائب الحق في الوقت ذاته، الذي حضّ أبناء عمومته المزعل على أن «يشكّلوا قدوة حسنة، ويكونوا أوّل من يسلم بئره للمنفعة العامة»؛ تخلت العائلة عن البئر شرط أن تتخلى العائلات والمجموعات العشائرية الأخرى عن آبارها خلال عشرة أيام.

أدارت لجنةٌ خاصّةٌ البئر بعد تسلّمه من المزعل. وقسّمت وارداته على التشكيلات العسكرية الرئيسية لعشيرة البوكامل، والمتمثلة في كلٍّ من جبهة النصرة، التي أخذت 8 حصص، وكتائب المرابطين/ لواء الإسلام، 6 حصص، ولواء مؤتة ولواء الإخلاص وتجمع كتائب الحق 4 حصص لكلٍّ منها، ولواء جعفر الطيار حصّتين. كان عدد أفراد التشكيل المرابطين على جبهات القتال هو المعيار المعتمد لهذا التوزيع، الذي كان ظالماً بعض الشيء للواء جعفر الطيار، ولكن بسبب تشكيلته الواسعة التي تضمّ كتائب كثيرةً من خارج عشيرة البوكامل، كما أن بعضها كان مستولياً بدوره على آبار نفطٍ.

العائلة تستردّ البئر

نفد صبر المزعل بعد انقضاء مهلة العشرة أيام، ثم عشرةٍ أخرى، ثم شهرين دون أن يتحقق شرطهم بأن تسلّم العائلات الأخرى آبارها، بما فيها العائلات التي ينتمي إليها أغلب أعضاء تشكيلات الائتلاف المستفيد من البئر، مما دفعها إلى إعادة الاستيلاء عليه وتشغيله لصالحها من جديد.

سارت أحوال البئر على ما يرام خلال آذار ونيسان وجزءٍ من أيار 2013 تحت سيطرة العائلة، لولا المنغّصات التي شكلتها مطالبة عائلتي الدهش والزعال، الشقيقتين للمزعل[110]،

107- دراسةٌ أعدتها مديرية التخطيط في دير الزور عام 2009، شملت 128 قريةً في المحافظة.

108- أسامة رمضان المزعل: كان صيدلانياً قبل الثورة، وترك مهنته بعد اندلاعها لينخرط في النشاط السلميّ ثم المسلح ويكون من أبرز القادة العسكريين في فصائل الجيش الحرّ في المحافظة. شكل سلوكه الواعي والمخلص نموذجاً ملهماً لأبناء عائلته ولكثيرٍ من مقاتلي الحرّ، قبل أن يلقى حتفه خلال المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية في نيسان 2014.

109- انضمّت كتائب المرابطين إلى لواء الإسلام المركزيّ في ريف دمشق في شهر تشرين أول 2012. وعملت تحت اسم هذا اللواء في دير الزور قبل أن يتشكّل جيش الإسلام كما مرّ في هذا البحث.

110- تنتمي عائلات المزعل والدهش والزعال، المقيمة في قرية الحريجي، إضافةً إلى ستة عائلاتٍ أخرى تسكن مدينة الشحيل، إلى فرع العداد، المنتمي بدوره إلى فرع الصالح الحمد، أحد البطون الرئيسية لعشيرة البوكامل، التي تؤلف، مع عشيرتي «الكمال» و«الزامل» الشقيقتين لها، النواة الأساسية لقبيلة العكيدات، كبرى قبائل محافظة دير الزور.

بحصّة لكلٍّ منهما. الأمر الذي رفضه المزعل، وخاضوا في سبيل ذلك سلسلةً من جلسات التحكيم العشائرية نجحوا خلالها في تثبيت «حقوقهم الحصرية» في واردات البئر، لأنه يقع فيما يمتلكون من الأرض. كانت كتائب المرابطون، خلال ذلك الوقت، تخوض معارك عنيفةً على جبهات القتال مع قوّات الأسد، وكانت في حاجةٍ ماسّةٍ إلى تمويل هذا القتال، فعرض قائدها العسكريّ أبو خطاب، ومن معه من أبناء المزعل، أن يستأجر البئر بمبلغ 4 ملايين ليرةٍ يومياً، تدفعها الكتائب للعائلة التي وافقت على ذلك.

يفصّل الطبيب علي المزعل، وهو ناشطٌ ثوريٌّ بارزٌ عمل في جوانب عدّةٍ صحّيةٍ وإغاثيةٍ وإداريةٍ، طريقة توزيع الكتائب للواردات خلال مدّة الـ20 يوماً التي استأجرت خلالها البئر. إذ بلغت الواردات الصافية 22 مليون ليرةٍ، أعطيت 6 ملايين منها لكتائب فقيرةٍ من الجيش الحرّ، فيما أنفق الباقي على العمليات القتالية الخاصّة بالمرابطين، من شراء سلاح وذخيرةٍ ودفع رواتب للمقاتلين[111] وغير ذلك من النفقات التي كان بينها مبالغ دفعت سراً لبعض الرجال المشاكسين من العائلة استرضاءً لهم مقابل أن يكفوا عن إثارة المتاعب[112]. ويؤكّد د. علي المزعل على الأثر الواضح والفعال لهذه الواردات في تحسين القدرات القتالية في معارك عدّةٍ خاضتها المرابطون ضد قوات الأسد. ولولا التطوّر الخطير، المتمثل في تصاعد صراع (المزعل-الدهش-الزعال)، لشكّلت تجربة استئجار المرابطون البئر ظاهرةً لافتةً، وخاصّةً مع المستوى العالي من الشفافية والنزاهة الذي أبداه ماليوهم في بيان مصير كل ليرةٍ أين أنفقت وأمام الجميع.

المزيد من الدماء

كان مفاجئاً للمزعل أن يشنّ أبناء الدهش هجوماً على البئر ويسيطروا عليه، ومفاجئةً كذلك السهولة التي تمّ بها ذلك، ومحرجاً أشدّ الإحراج لأبو خطّاب أن يحدث ما حدث؛ فقرّرت العائلة أن تتولى زمام المبادرة مرّةً أخرى، وتشنّ هجوماً معاكساً لاسترداد البئر من الدهش. وكانت النتيجة سقوط قتيلين في صفوف الأخيرين، إضافةً إلى عشرات الجرحى من الجانبين. أسهم تدخل الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية، عبر ذراعها التنفيذية المتمثلة في جبهة النصرة وقوىً أخرى، في تهدئة الصراع إلى حدٍّ كبير ثم تجميده مؤقتاً، بعد ابتعاد المزعل عن المشهد لأنهم أصبحوا طرفاً مطلوباً للثأر. وقع البئر تحت سيطرة الهيئة الشرعية لمدة عشرة أشهر تقريباً، ابتداءً من منتصف صيف 2013، تخللتها بعض النزاعات الخشنة بين الأطراف المنتمية إلى الهيئة، وخاصّةً بين جبهة النصرة ولواء مؤتة، ولكن دون وقوع ضحايا.

الشرعيّ الغاضب الذي أحرق البئر

أدّت المشاحنات بين الأطراف العشائرية والعسكرية المستفيدة من البئر، وعلى رأسها كلٌّ من جبهة النصرة ولواء مؤتة، إلى توقف البيع بانتظار أن يتفاهم الجانبان على صيغة تقاسم حصص جديدةٍ، ترتفع فيها حصّة مؤتة والأطراف العائلية والعشائرية المرتبطة به على حساب النصرة والأطراف العائلية والعشائرية المرتبطة بها. وفي الخفاء نجح أبناء المزعل في عقد اتفاقاتٍ خاصّةٍ مع مؤتة، وهم المنتمون كذلك، مثل غالبية مقاتلي مؤتة، إلى فرع «الصالح الحمد»، أحد البطون الرئيسية لعشيرة البوكامل. اعتبر توقف البئر انتصاراً لمؤتة على جبهة النصرة، وكسراً لهيبتها لم يُطِقه مقاتلوها، مما هيأ الأجواء لتطوّراتٍ خطيرةٍ قد تعصف بالجسم العسكريّ لتشكيلات الهيئة الشرعية كلها.

بعد شهرين تقريباً من توقف عمليات البيع بسبب التناحر بين النصرة ومؤتة، هدّد شرعيٌّ غاضبٌ، على قبضات اللاسلكي، بإحراق البئر إن لم تتفق الأطراف المتنازعة خلال مهلةٍ محدّدة. انقضت المهلة ولم يعلن الطرفان عن توصلهما إلى أيّ اتفاق، لتندلع النيران يوم 21 شباط 2014 في بحيرة النفط إلى جانب البئر، وتحرق أكثر من 500 مليون ليرةٍ (3،35 مليون دولار وقتها تقريباً)، بحسب تقديرات أبناء المزعل لقيمة النفط المتجمّع بالتدفق الذاتيّ خلال مدّة توقف البيع، في واحدٍ من أكثر المشاهد جنوناً وطغياناً واستهتاراً.

وبعد أن أفرغ مشهد ألسنة اللهب طاقة الحمق من أنفس المتصارعين أذعنوا لقليلٍ من التعقل الذي نادى به بعضهم، فلجأوا إلى صياغة اتفاقية حصص جديدةٍ، توسّعت فيها دائرة المستفيدين داخل عشيرة البوكامل، وخاصّةً منهم أبناء القرى المنتشرة على نهر الخابور. أعيد تشغيل البئر بناءً على هذا الاتفاق الذي استمرّ العمل بموجبه إلى أن قطع تنظيم «الدولة الإسلامية» طرق تجارة النفط إلى محافظة حلب والشمال السوريّ، قبل أن يجتاح المحافظة كلها في حزيران وتموز 2014.

رويترز

111- من مبلغ 16 مليون ليرة الذي حصلت عليه المرابطون، تمّ شراء: مضادّ طيران مع شاحنة دفع رباعيٍّ حاملةٍ له، مدفع هاون مع قذائفه، 10 بنادق روسية، 5000 طلقة روسية، 3000 طلقة بي كي سي، حافلة صغيرة. وتوزيع رواتب لحوالي 100 مقاتلٍ من عناصر المرابطين.

112- من حديثٍ مع الدكتور علي المزعل.

وثائق

إحصائية مبدئية للتخريب والسرقات الحاصلة في الحقول منذ عام 2011 حتى نهاية 2013

Theft / Sabotage	Number of Incidents	Materilas & Repair Cost in $
ESP wells	40	2,130,500
BP wells	59	1,220,000
Pipeline / Flowline+ Wells	947	32,580,835
Overhead Line Poles	24	1,277,970
Stations	24	52,223,000
Vehicle's (304 stolen)	319	10,279,194
Other incidents	24	6,638,799
Security Contracts	currently 8 contracts	2,500,000
Total	**1,437**	**108,850,298**

Line	no. of incidents
Omar Export line 24"	289
Thayyem T2 - 20"	82
Ward T2-16"	102
Tanak El Ward T2-12"	85
Tanak -Omar 16"	50
Esba Omar 12"	146
SGC 24" to OGP Gas line	8
Omar Isba 20" Gas line	6
Isba Thayyem - 10"	4
Omar Gas Plant 18"	18
Tanak Omar (OGP) 12" Gas line	50
Omar - Sijan (16") Water Injection Line	27
Flowlines between wells	45
	912

•Materials + repair cost	**=**	**109**	mln USD
•Oil lost (burned, stolen) 3.6 mln bbl	**=**	**386**	mln USD
•Gas (lost, burned) 73 mln m3	**=**	**19**	mln USD

Total value of all incidents including oil & gas lost		**513.7**	mln USD

Note: Total cumulative oil deferment 22.4 mln bbl, Gas Deferment 512 mln m3
FPC estimated the stolen oil by 5,000 barrel till end August 2013 9000 -10000 bbl/d afterward

BOD Meeting 7/1/2014 Slide 1

الوثيقة رقم (1): تقرير فني عن الهجمات على أنابيب النفط لشركة الفرات.

واقع شركة الفرات الحالي

- تم بتاريخ 23 تشرين الثاني 2013 الاستيلاء على حقل العمر من قبل المجموعات المسلحة
- حالياً يتم السماح لعمال شركة الفرات بالدخول إلى حقل العمر ولكن ليس لبقية المناطق مثل التنك.
- يتم الاتصال مع إدارة الحقول لمعرفة المستجدات اليومية و توثيق مختلف أنواع الحوادث حسب ما يرد من الحقول.
- الجهود مستمرة للحفاظ على استمرارية العمل في معمل غاز العمر ومحطة توليد الطاقة الكهربائية رغم وجود بعض الصعوبات الفنية و التي يتم العمل على معالجتها بشتى الوسائل المتاحة مثل صعوبة تأمين الزيوت اللازمة لتشغيل العنفات
- تم إغلاق بعض الآبار داخل السور منعاً للسرقة عن طريق وضع سدادات ميكانيكية.
- السرقات ما زالت مستمرة وخاصة من حقل العمر وقد طالت معظم السيارات والآليات بأنواعها والكمبيوترات مع تخريب المكاتب
- المخازن مغلقة بشكل محكم و لم يتم سرقتها لغاية الآن ويتم العمل على حمايتها للحفاظ على قطع التبديل الرئيسية والضرورية الموجودة فيها لتشغيل وصيانة العنفات الغازية والتي تضمن استمرار تشغيل معملي الغاز والطاقة .
- من الأفضل عدم لفت الأنظار إليها وعدم إخراج محتوياتها خارج الحقل،
- تم بصعوبة التوصل لاتفاق مع المجموعات المسلحة بإمكانية استعمال القطع التبديلية المهمة حين الضرورة داخل الحقل حصرياً
- تم تخفيض عدد الحراس المياومين من 200 الى 100 ابتداءً من 1/12/2013 وفقاً لحاجة العمل.
- -تم تخفيض عقود الحماية الخاصة بالمحطات بنسبة 25% ويتم مراجعة هذه العقود بشكل دوري لمعرفة جدواها وإلغاء غير الضروري منها.

BOD Meeting 7/1/2014 Slide 1

الوثيقة رقم (2): من محضر اجتماع بين شركة الفرات للنفط والمؤسسة السورية للنفط.

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا» سورة آل عمران103

بيان هام:

إلى أهالينا في المنطقة الشرقية, انطلاقا من قول الله تعالى:

«الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ» [سورة الحج: 41]

نحيطكم علما بأن الله جل وعلا قد امتن على غالب الكتائب الإسلامية بتشكيل «الهيئة الشرعية للمنطقة الشرقية» والتي بدورها ستقوم بتسيير شؤون الناس وملئ الفراغ الأمني وحل قضايا الناس العالقة وذلك من خلال المكاتب التالية:

1- مكتب الهيئة الشرعية للإصلاح وفض الخصومات.

2-مكتب الهيئة الشرعية للدعوة والإرشاد.

3- مكتب الهيئة الشرعية للفتوى.

4- القوة التنفيذية «شرطة المنطقة الشرقية».

5- الهيئة الخدمية.

6- اللجنة الإغاثية.

فكونوا- حفظكم الله- عونا لها على إنجاح هذا العمل المبارك انطلاقا من قوله تعالى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» حتى تحفظ الحقوق لمستحقيها وتؤدى الأمانات إلى أهلها ويردع الظالم عن ظلمه ويضرب على يد الفاسد حتى يرجع عن إفساده ويؤخذ للضعيف المظلوم حقه من الغني الظالم, وتصان الأعراض عن العبث بها, وهذه , وهذه أمانة جسيمة, ومسؤولية عظيمة وحمل ثقيل.

نسأل الله عز وجل أن تكون هذه الهيئة المباركة لهذا أهل ,وأن ييسر الله أمورها ويفتح على أيديها إنه ولي ذلك والقادر عليه «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

والحمد لله رب العالمين

الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية

السبت 9-3-2013

الوثيقة رقم (3): بيان تأسيس الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية.

الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية
المكتب الشرعي
مكتب التحكيم وفض الخصومات الشرعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

قرار صادر عن الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية : بخصوص حقل الغاز في قرية خشام

يقول الله عز وجل: " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ "....المائدة- اية٣٣

إن من المعلوم شرعاً أن الثروة النفطية هي ملك لجميع الأمة ولا تستأثر بها مجموعة دون أخرى بل لابد أن ينال الجميع منه حقهم حسب العدل والإنصاف وترتيب المصالح.

لقد وصل الأمر في حقل الغاز في منطقة خشام حداً لا يطاق من استئثار فئة قليلة بمقدرات الأمة ثم العبث بها مما أدى الى انقطاع التيار الكهربائي لأيام طويلة تسبب هذا الأمر في وفاة العديد من الأطفال الأبرياء وتلف الكثير من المواد الغذائية والطبية ' وما هذا إلا تلبية لرغبات جامحة دون أدنى إحساس بالمسؤولية .

فمن غير المقبول أن تتعطل الواجبات الشرعية كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخدمات العباد نظراً لعدم توفر المال الكافي ثم يلعب بعض الناس بملايين الليرات يومياً ' والغلاء قد عم والوضع المعيشي قد تدهور ' والجبهات المفتوحة بحاجة الى دعم ' هذا وفضلاً عن الكهرباء التي أصبحت ألعوبة بأيدي تجار الدم الذين أخذوا يهددون العمال والموظفين في المعمل ويمنعونهم من أداء عملهم .
إن هذه الأفعال والجرائم ترقى لدرجة الحرابة و الإفساد في الارض ' ولذلك وبناء على مقتضيات الأوامر الشرعية في وجوب التوزيع العادل لأموال المسلمين العامة ومنع الضرر عنهم .
ورغم النداءات المتكررة بتسليم هذا المعمل للهيئة الشرعية دون استجابة .
لذلك فإن الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية تقرر مايلي :

١- وضع اليد على معمل الغاز في خشام وما يلحق به ليكون تحت نظر الهيئة الشرعية ومنع التصرف الشخصي به.

٢- تقوم القوة التنفيذية للهيئة الشرعية والمتمثلة بالكتائب الموقعة على ميثاق الهيئة بتنفيذ هذا القرار مع أخذ الاحتياطات كافة منعاً من إراقة قطرة دم واحدة ' وذلك وفق الأصول الشرعية

٣- تشكيل لجنة مختصة تشرف على التوزيع العادل لما ينتجه هذا المعمل وفق آلية شرعية تراعي وضع الجبهات المشتعلة وحاجات الناس وفق ترتيب المصالح الشرعية بعيداً عن الحزبية والمحسوبية .

٤- يراعى أهل خشام المحيطين بالمعمل في الأولوية بالأعمال الخدمية و الإغاثية كونهم الأقرب إليه' ويقدمون في هذا الموضوع على من سواهم .

٥- يوزع هذا القرار وينشر أصولاً.

يوم الخميس ١٠/محرم/١٤٣٥
الموافق لـ ٢٠١٣/١١/١٤

والله ولي التوفيق
الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية

الوثيقة رقم (4): قرار الهيئة الشرعية المركزية بالاستيلاء على معمل «كونوكو» للغاز.

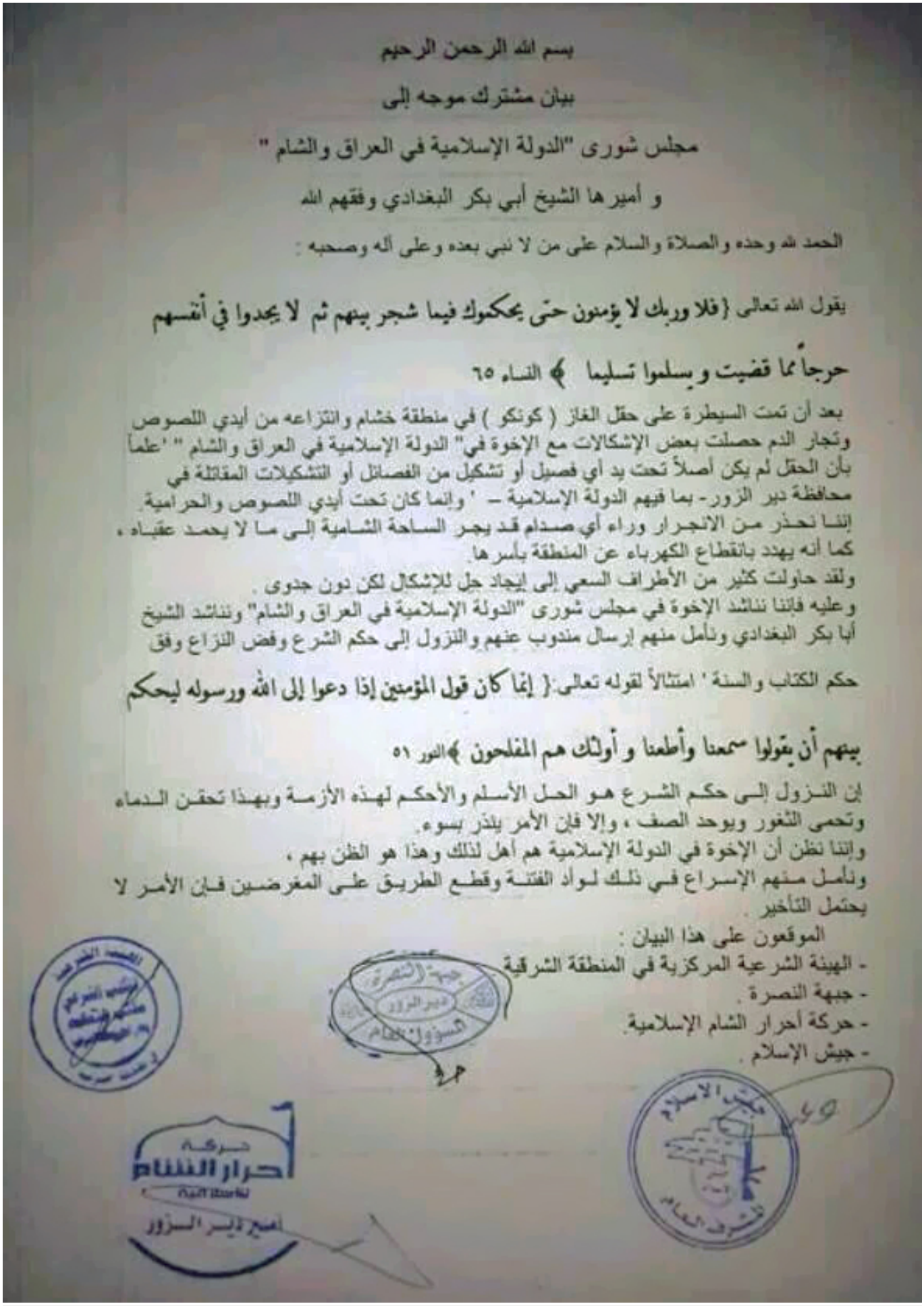

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مشترك موجه إلى

مجلس شورى "الدولة الإسلامية في العراق والشام "

و أميرها الشيخ أبي بكر البغدادي وفقهم الله

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه :

يقول الله تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما } النساء ٦٥

بعد أن تمت السيطرة على حقل الغاز (كونكو) في منطقة خشام وانتزاعه من أيدي اللصوص وتجار الدم حصلت بعض الإشكالات مع الإخوة في" الدولة الإسلامية في العراق والشام " 'علماً بأن الحقل لم يكن أصلاً تحت يد أي فصيل أو تشكيل من الفصائل أو التشكيلات المقاتلة في محافظة دير الزور- بما فيهم الدولة الإسلامية – ' وإنما كان تحت أيدي اللصوص والحرامية.
إننا نحذر من الانجرار وراء أي صدام قد يجر الساحة الشامية إلى ما لا يحمد عقباه ، كما أنه يهدد بانقطاع الكهرباء عن المنطقة بأسرها.
ولقد حاولت كثير من الأطراف السعي إلى إيجاد حل للإشكال لكن دون جدوى .
وعليه فإننا نناشد الإخوة في مجلس شورى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ونناشد الشيخ أبا بكر البغدادي ونأمل منهم إرسال مندوب عنهم والنزول إلى حكم الشرع وفض النزاع وفق حكم الكتاب والسنة ' امتثالاً لقوله تعالى:{ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا و أولئك هم المفلحون }النور ٥١

إن النزول إلى حكم الشرع هو الحل الأسلم والأحكم لهذه الأزمة وبهذا تحقن الدماء وتحمى الثغور ويوحد الصف ، وإلا فإن الأمر ينذر بسوء.
وإننا نظن أن الإخوة في الدولة الإسلامية هم أهل لذلك وهذا هو الظن بهم ،
ونأمل منهم الإسراع في ذلك لوأد الفتنة وقطع الطريق على المغرضين فإن الأمر لا يحتمل التأخير .

الموقعون على هذا البيان :

- الهيئة الشرعية المركزية في المنطقة الشرقية
- جبهة النصرة .
- حركة أحرار الشام الإسلامية.
- جيش الإسلام .

الوثيقة رقم (5): بيان مشترك موجّه إلى البغدادي ومجلس شورى «الدولة الاسلامية».

الدولة الإسلامية